A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.61
22 January 1991

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد دي ماركو	(مالطة)
ثم :	السيد فلوريس برموديز (نائب الرئيس)	(هندوراس)
ثم :	السيد دي ماركو	(مالطة)

- الحالة في الشرق الاوسط : تقرير الامين العام [٣٥] (تابع)

- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

90-64434/A ٧٠١١ن(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط : تقارير الأمين العام (A/45/595 و A/45/709 و A/45/726)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الممثلين أنه وفقا للمقرر الذي اتخذناه صباح اليوم ، ستُقفل قائمة المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند الساعة ٥ بعد ظهر اليوم . ومن ثم ، أطلب من الممثلين الذين يرغبون في الاشتراك في هذه المناقشة أن يدرجوا أسماءهم على قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، في هذا العام الذي يشرف على نهايته دخل العالم عقد التسعينيات ، وياله من عام حمل معه الكثير من المفاجآت ، منها السار والمفجع ، البناء والهدام ، الحضاري والهمجي .

ومما يبعث على بالغ أسفنا وشديد ألمنا أن قضايانا في منطقة الشرق الأوسط لم تطلها رياح التغيير التي هبت على أجزاء عديدة من عالمنا . فها هي القضية الفلسطينية ، وهي جوهر الصراع في الشرق الأوسط وأبرز قضايا الشعوب المستعمرة والمضطهدة ، لا تزال دون حل . بل على العكس من ذلك ، تراجعت إلى الوراء وانحدرت من سُلّم أولويات القضايا التي تسيطر على قمة الاهتمام ، وذلك بفعل العدوان والاحتلال العراقي الآثم على بلدي الكويت . هذا العدوان والاحتلال الذي ضرب القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في الصميم حيث لم يترك مبررا ولا حجة للشعوب والدول التي كانت ترفض الاحتلال وتحاربه .

وأنه لمن السخرية أن يجد نظام عدواني مثل النظام العراقي في قضية الشعب الفلسطيني العادلة ملجأ للمساومة ولتبرير العدوان والاحتلال والنهب والتدمير والإرهاب ضد الشعب الكويتي الشقيق والمسلم الذي كان ولا يزال السند الأكبر للقضية الفلسطينية ، والذي نبتت فوق أرضه أرض الكويت الطاهرة ، شجرة الكفاح الفلسطيني

وانطلقت منها في خطها النضالي والثوري نعم ، لقد استغل النظام العراقي آلام الشعب الفلسطيني ومحنته التي أخفق المجتمع الدولي في مواجهتها نتيجة التعنت والقوة الغاشمة لإسرائيل . كما زادت آلام الشعب الفلسطيني من جراء قطع أرزاق وموارد آلاف مؤلفة من الاخوة الفلسطينيين الذين استضافهم بلدي الكويت .

لقد أردت أن اشير الى هذا التطور المرير الذي تمر به منطقة الشرق الاوسط لأوضح أن النظام العراقي الغازي لم يتورع حتى عن استغلال آلام وجروح الشعب الفلسطيني ، وعمل على زيادة نزفه ، وحوّل الاهتمام الدولي عنه ، الامر الذي جعل إسرائيل تنفذ مخططاتها ضد الشعب الفلسطيني دون رقيب أو حسيب . ولقد أعطى العدوان العراقي أيضا حجة أخرى لإسرائيل للتشكيك في حقيقة أن المشكلة الفلسطينية هي جوهر أزمة الشرق الاوسط ، وأن هناك أنظمة مثل النظام العراقي منكبة مثلها مثل النظام الإسرائيلي على العدوان والاستيلاء على أرض وحق الغير .

في الوقت الذي يعترف فيه العالم كله بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ونيل استقلاله وإقامة دولته والتمتع بسيادته نجد أن إسرائيل ماضية في تحدي وتجاهل هذه الإرادة الدولية الراسخة ، وهو ما يتجلى بوضوح في أزماتها وخلافاتها الحادة والمتكررة حتى مع من يحاولون مساعدتها على تحقيق السلام الحقيقي والدائم . وها هي مستمرة في عرقلة جهود السلام ورفض نداءات التعقل والاعتدال ، ولا تتورع عن أي فعل أو إجراء تسكب به الزيت على النار وتعيد به مسيرة السلام أميالا كلما تقدمت خطوة . ولقد حاول العالم هباء أن يقنع إسرائيل بأن مفهوما للأمن ، الذي تتذرع به لإدامة الاحتلال والتوسع ، هو بالتحديد وصفة للفناء والدمار ، وأن سياساتها السابقة والحالية ، المرتكزة على هذا المفهوم المزعوم ، لا تؤدي إلا إلى مفاقمة الصراع في المنطقة وتثبيت رفض وإدانة العالم لإسرائيل .

ولعل آخر النماذج على الجرائم ، التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلية بصفة دائمة ، حادث القدس الشريف المؤلم الذي وقع قبل أسابيع وراح ضحيته العديد من خيرة الشباب الفلسطيني ، الذي وقف اعزل من السلاح يدافع عن المسجد الاقصى ، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين . هكذا تسيل دماء الشعب الفلسطيني المقهور على عتبات المسجد الاقصى ، وهكذا يتحدى الكيان الصهيوني وقوات احتلاله البربرية مشاعر أكثر من بليون مسلم في العالم .

لم تكتف إسرائيل بكل الانتهاكات التي تمارسها في وضح النهار لكل قرارات الشرعية الدولية وأحكام المواثيق والاتفاقيات ذات الصلة ، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، بل انطلقت بكل جهد في حملة مشينة لتغيير الهيكل الديموغرافي للأراضي المحتلة ، وذلك من خلال جلب اليهود السوفيات ويهود شرق أوروبا وغيرهم لكي يستوطنوا أراضي وديار الفلسطينيين الذين يقتلعون وينزعون منها ، مثلما تقتلع الشجرة من جذورها ، بقوة السلاح الغاشم وفق عملية منظمة غير مشروعة تشارك فيها كل الأجهزة الإسرائيلية وما برح المجتمع الدولي يدينها ويستنكرها . لقد استغلت إسرائيل ، وأغلب الفضل في ذلك يعود لنظام العراق العدواني ، فرصة الغزو العراقي للكويت وانشغال الرأي العام العالمي بالأزمة الخطيرة الناتجة عنه ، فراحت تكشف جلتها الاستيطانية الاستعمارية البغيضة في الأراضي المحتلة ، وتشددت حكومتها المتطرفة في سياساتها وقراراتها المعلنة والمستترة ، بعد أن كان الزخم العالمي المتولد عن الانتفاضة الفلسطينية والاعتدال الملحوظ في الموقف الفلسطيني الرسمي ومناخ الوفاق الدولي والتعاون المتزايد بين القوى الرئيسية قد بدأت تُضيق الخناق على إسرائيل وتكبحها بعض الشيء عن سياساتها اللامشروعة .

إن موقف شعب وحكومة الكويت من القضية الفلسطينية موقف واضح وراسخ ولا يتأثر بالمتغيرات الآنية والعوامل العابرة ، التي قد يحاول بها البعض زعزعة روابط الأخوة والتاريخ والعقيدة ووحدة الهدف . وتؤكد الكويت من فوق هذا المنبر مرة أخرى على ضرورة التوصل إلى تسوية لقضية الشعب الفلسطيني ، ولتحقيق هذا الهدف ندعو من جديد إلى تأييد مبدأ عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، إذ لن تنعم المنطقة بأي استقرار أو أمن أو سلام دون حل القضية الفلسطينية حلا عادلا وشاملا ودائما ، على أساس إعطاء الفلسطينيين حقهم الطبيعي وغير القابل للتصرف في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

إن قضية الشرق الأوسط لها جوانب أخرى مؤلمة ، تتمثل في استمرار احتلال إسرائيل لمنطقة الجولان العربية السورية ، وللجنوب اللبناني ، واستمرار إسرائيل في عدوانها على لبنان ، وتدخلها عبر عملائها في جنوبه الغالي .

إن المجتمع الدولي ، ومجلس الأمن بالذات ، مطالب بإيلاء موضوع الأراضي العربية المحتلة في الجولان السورية ، وفي جنوب لبنان أقصى اهتمامه والضغط على إسرائيل للانسحاب منها .

إن لبنان ، الذي بدأ يلملم جراحه بعد حرب أهلية دامية ويوحد عاصمته ويبني جيشه ويبسط الشرعية على ترابه ، ليستحق من المجتمع الدولي بأسره الدعم والمؤازرة بكل أشكاله ليعود ذلك البلد كما كان : جسر مودة ومنار فكر ومنطلق حضارة ، نموذجا للتعايش بين مختلف الطوائف في عطاء مثمر لخير البشرية .

وإن أول ما يجب العمل على تنفيذه هو الضغط على إسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) والضغط عليها لعدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية والجلاء عن الأراضي العربية السورية المحتلة .

إن قطع دابر العدوان سواء كان إسرائيليا أم عراقيا ، هو صمام الأمان الوحيد لخير المنطقة ورفاه شعوبها .

السيد اردينشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الحالة الخطيرة والمتفجرة في منطقة الشرق الاوسط ، التي تعاني من صراعات مؤلمة طويلة الامد ، تزداد خطورة نتيجة لعدوان العراق على دولة الكويت ذات السيادة . وقد تفاقم الموقف بالسلوك اللاإنساني المتمثل في أخذ الرهائن . ولقد أدان مجتمع الامم بحق هذه الانتهاكات الصارخة لجميع قواعد القانون الدولي وللمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، باعتبار هذه الانتهاكات تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين وللنظام الجديد للعلاقات الدولية .

وقد أيدت منغوليا دائما قرارات مجلس الامن التي تسعى إلى وقف الازمة وتحقيق انسحاب العراق الفوري غير المشروط من الكويت . إن سيادة الكويت وسلامة أراضيها يجب استعادتهما بالكامل ، ويجب أن نجد على نحو عاجل وسيلة لوقف العدوان من خلال العمل المشترك وذلك لتعزيز الاتجاهات العالمية الجديدة .

وتشكل أزمة الخليج اختبارا كبيرا لمصداقية الامم المتحدة ومجلس الامن ، في اضطلاعهما بالتزاماتهما بموجب الميثاق في صيانة السلم والامن الدوليين بصفة عامة وأمن الدول الصغيرة على وجه الخصوص . وفي هذا الصدد إن الدرجة العالية من توافق الآراء بين أعضاء مجلس الامن ، وفي الامم المتحدة في مجموعها بشأن ضرورة وضع حد لهذا العدوان واستعادة الشرعية الدولية تجعلنا نشعر بالارتياح والرضى . ويؤيد وفدي كل تحرك من جانب المجتمع الدولي يسعى إلى استعادة السلم والنظام عن طريق العمل السلمي المتضافر .

إن الآثار الاقتصادية الخطيرة لأزمة الخليج تؤثر تأثيرا كبيرا على الرفاه الاقتصادي لعدد كبير من البلدان داخل المنطقة وخارجها ، كما تؤثر على البلدان النامية المستوردة للنفط . ويود وفدي أن يؤكد أن بلادي ستتخذ استراتيجية شاملة طويلة المدى للمساعدة في التخفيف من آثار أزمة الخليج على اقتصادات هذه البلدان وبصفة خاصة اقتصادات أقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض .

إن منغوليا تؤيد الحلول السلمية والتفاوضية لجميع الخلافات الدولية ، بما في ذلك هذا الخلاف . إن الانشطة العسكرية في هذه المنطقة المشبعة بالاسلحة التقليدية الحديثة ووسائل التدمير الشامل ، سيكون لها آثار اقتصادية وسياسية بعيدة المدى لا يمكن التنبؤ بها ، ناهيك عما تؤدي إليه هذه الانشطة من خسائر بشرية ومادية لا حصر لها .

ويأمل وفدي أملا وطيدا في أن يتضح أن فعالية آلية الامم المتحدة تكفي للتوصل إلى حل غير عسكري للأزمة . ولتجنب مثل هذه الكارثة من اللازم توفر التعقل والصبر وتقدير المسؤولية من جانب جميع الأطراف . ويرحب وفدي بكل دليل ، مهما صغر ، على الاتجاه صوب نهج يقوم على الحس السليم .

ويؤكد اندلاع أزمة الخليج ، مرة أخرى ، ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة للقضايا المعقدة في الشرق الاوسط ، التي تعتبر قضية فلسطين لبها . ونحن نشارك الامل الواسع النطاق في أن مجلس الامن الذي تصرف بسرعة وتصميم لا مثيل لهما في أزمة الخليج سيعمل على نحو مماثل لمعالجة المشاكل المتبقية الناجمة عن أعمال عدوان أخرى في هذه المنطقة .

إن قضية فلسطين تتطلب حلا عاجلا وشاملا . وإدامة الوضع الراهن في الاراضي المحتلة لن تؤدي إلا إلى زيادة تدهور الحالة المتفجرة بالفعل ، وتوسيع هوه الكراهية والريبة .

إن أعمال العنف الصارخ التي ارتكبتها الشرطة الإسرائيلية عند الحرم الشريف في القدس أدت إلى تفاقم الحالة على نحو خطير . وأن توطين المهاجرين اليهود في الاراضي المحتلة له آثار سلبية بعيدة المدى على التوصل إلى حل للمشكلة .

إن التطورات الاخيرة تلقي الضوء مرة أخرى على الحاجة العاجلة لان تعالج الامم المتحدة بسرعة قضية حماية حقوق الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة .

إن عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وهو طريق العمل الذي اقترحه الأمين العام ، ونشر فريق مراقبين تابع للأمم المتحدة ، له ولاية سليمة ، في الأراضي المحتلة ، يمكن أن يشكلا الخطوات الملموسة الأولى في هذا الاتجاه . وينبغي لإسرائيل أن تلتزم باتفاقية جنيف وجميع القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن .

وما فتئت حكومتي ترى أن الحل النهائي للصراع يكمن في انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وإعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، واعتراف جميع الأطراف بحق كل دولة في المنطقة بأن تعيش داخل حدود معترف بها دوليا .

إن القرارات التاريخية التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٨٨ فتحت آفاقا مشجعة لحل سلمي دائم للأزمة على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . وأن الانتفاضة الشجاعة للشعب الفلسطيني أكدت الحاجة إلى عمل عاجل . بيد أن الزخم الذي اكتسبته القضية في ذلك الوقت ضاع نتيجة لتصلب السلطات الإسرائيلية ، ولما يسمى بالاعتبارات الاستراتيجية لبعض الدول .

ومنغوليا ، شأنها في ذلك شأن الغالبية العظمى في المجتمع الدولي ، ترى أن مؤتمر السلام الدولي الذي تشارك فيه جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، يمكن أن يكون أفضل إطار لتحقيق تسوية شاملة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي . إن الاقتراح بعقد هذا المؤتمر يحظى بتأييد إجماعي تقريبا . وتأكد ذلك بالأمس باتخاذ الجمعية العامة للقرار الذي تشرف وفدي بلادي بالمشاركة في تقديمه .

إن وفدي ، شأنه في ذلك شأن الكثيرين ، يحث مجلس الأمن وبخاصة الأعضاء الدائمون ، على أن يتخذ على وجه السرعة الخطوات اللازمة لعقد المؤتمر ، وذلك وفقا لما يطلبه قرار الجمعية العامة .

وبغية فتح آفاق جديدة للسلم والأمن الدائمين من هذه المنطقة ينبغي للمنظمة العالمية أيضا أن تسعى للبحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بوقف سباق التسلح ولتخليص المنطقة من أسلحة التدمير الشامل ، وبناء الثقة بين أمم المنطقة .

إنني آمل أن يكشف المجتمع الدولي من جهوده الرامية إلى توفير أساس مشترك لوضع ترتيبات أمنية جديدة في المنطقة ، ترتيبات تأخذ بعين الاعتبار طموحات جميع الأمم المعنية . وفي هذا الصدد يعرب وفدي عن أمله في أن تعزز الأحداث الأخيرة التي جرت في لبنان سيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية وأن تسهم في إيجاد حل عاجل لقضية الشرق الأوسط . وبالإضافة إلى ذلك يأمل وفدي أن تؤدي الخطوات التي اتخذت مؤخرا لتطبيع العلاقات بين العراق وإيران إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . إن من شأن ذلك أن يكون فألا حسنا لتسوية في الشرق الأوسط .

ويقدر وفدي حق التقدير الجهود الدؤوبة والنشطة التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، للنهوض بقضية الشعب الفلسطيني العادلة وتعبئة دعم المجتمع الدولي لهذه القضية المصيرية . ولذا يسعدنا بالغ السعادة أننا شاركنا في تقديم مشروع القرار الذي يتعلق بأنشطة اللجنة والذي اعتمدته الجمعية العامة أمس .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، تعاود الجمعية العامة مناقشة البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" وذلك في بيئة دولية اتسمت بمتغيرات ايجابية في العلاقات بين الشرق والغرب ، وقد كرست هذه المتغيرات في ميثاق باريس مؤخرا الذي وضع حدا نهائيا ورسميا للحرب الباردة التي كانت تهدد بتستنزف كلا من الشمال والجنوب ، وقد استبشرنا جميعا بالخير الذي سيدره الوفاق والتعاون على النصف الجنوبي من الكرة الأرضية وخصوصا أن بلدان العالم الثالث تحملت بدورها الكثير من تكاليف هذه الحرب ومن عدم استقرار النظام الدولي ومن سياسات الهيمنة ، وإن كان الوفاق الدولي قد أدى الى حل عدد من الصراعات الاقليمية فإن الحالة في الشرق الأوسط مازالت تشكل أكثر بؤر التوتر خطورة على السلم والأمن الدوليين .

إن خطورة الوضع في الشرق الأوسط ليست وليدة اليوم ، بل هي نتيجة حتمية لتطور ونمو الطبيعة التوسعية العدوانية للصهيونية . فمنذ قيام اسرائيل ، ما انفكت هذه العدوانية تزداد باطراد مع توسع اسرائيل وازدياد نهمها للأرض العربية .

وما أن وجدت الصهيونية في فلسطين العربية موطئ قدم للمستوطنين عام ١٩١٧ ، وما أن أقيمت الدولة الاستيطانية عام ١٩٤٨ ، حتى باشرت بالقوة والعنف والارهاب بتشريد العرب وضم أراضيهم والاستيلاء على أملاكهم ، وسجل اسرائيل العدواني متصل وحافل ، فقد قامت بشن حروبها العدوانية على العرب ، كحرب عام ١٩٤٨ على الشعب الفلسطيني ، ثم حرب عام ١٩٥٦ على مصر ، ثم عدوان عام ١٩٦٧ على كل من سوريا والاردن ومصر ، ثم حرب ١٩٨٢ على لبنان ، وكل ذلك وفقا لمخطط تحقيق "اسرائيل الكبرى" .

ولم تخف اسرائيل في أي وقت من الاوقات نواياها العدوانية ، وإن كانت تتشدق بالسلام ، فسلامها مجرد هدنة تتيح لها ابتلاع كل ثمار اعتداءاتها المستمرة والحفاظ على ما يسمى "بالخيار" لارتكاب المزيد من العدوان باسم الدين حينا ، أو العنصر حينا آخر أو باسم التاريخ المزور الذي كتبه منظرو الصهيونية بشكل مسبق لملء حقول شهادة ميلاد ملفقة . فالحركة الصهيونية ليست سوى حركة استعمارية ، نشأت مع نشوء الحركة التوسعية الاستعمارية الأوروبية في القرن التاسع عشر ، ولقد تزامنت نشأة وفكرا وعقيدة وأسلوبا وتحالفا مع الاستعمار الأوروبي للعالم الثالث .

لقد رفضت اسرائيل منذ قيامها ، رغم اجترارها لكلمة "السلام" ، كل جهود السلام الحقيقي ، وذلك لأن السلام في مفهومها هو السلام الذي يكرس الوضع الراهن الذي تخلقه بقوة السلاح بعد كل حرب تشنها ، ثم تعود اسرائيل وتنادي بالسلام انطلاقا من مكاسب الحرب الاخيرة .

وكأي كيان استيطاني توسعي ، تخطط اسرائيل وتتصرف لتجريد العرب من كل حقوقهم بغية ازالة وجودهم الوطني والحضاري ، فالقوة هي الوسيلة الاسرائيلية المثلى ، والمجتمع العنصري الخالص يشكل أعلى مرحلة من مراحل تطور الفكر الصهيوني الذي يتنافى كليا مع القيم الانسانية والاخلاقية العالمية . لقد ابتدعت الصهيونية بدعتي "شعب الله المختار" و "أرض الميعاد" لتسجل أرض فلسطين وما يحيط بها ملكا أبديا لها في السجل العقاري الدولي . وما كان ضم القدس إلا لغرض ازالة أحد أهم معالم الحضارة الاسلامية المسيحية ، مادامت "الدولة اليهودية" الخالصة يجب أن تكون يهودية صرفا في أمور الدين والدنيا معا ، وكذلك جاء ضم الجولان السوري كمقدمة لخطوات توسعية تتبع .

إن اسرائيل كلما نادت بالسلام توسعت على حساب أرضنا وشعبنا ، واليوم نجد اسرائيل ، بعد احتلالها كل فلسطين والجولان السوري ، باقية في أجزاء من الجنوب اللبناني الذي عمدته بعبارة "الحزام الأمني" لتخفي نواياها الحقيقية تجاه جنوب لبنان .

إن أزمة الشرق الأوسط هي في جوهرها صراع بين جماعة استيطانية ضد حضارة عربية ، اسلامية ، مسيحية ذات قيم عالمية . وقد ساهم العرب ، بشهادة التاريخ ، في بناء هذه الحضارة لفائدة الانسانية جمعاء . لذا ، فإن هذا الصراع صراع مصيري لأنه يهدد جميع أوجه الوجود العربي في جميع المناطق التي تحتلها اسرائيل أو التي تخطط لاحتلالها ، وهو مصيري أيضا لأن العقيدة الصهيونية لا تعترف أصلا بالوجود العربي . ولم يتوقف الزعماء الاسرائيليون ، على اختلاف انتماءاتهم وأحزابهم وأمزجتهم ، عن القول بأن اسرائيل لم تحتل الضفة الغربية بما فيها القدس وغزة والجولان بل "حررتها" .

إن الرأي العام العالمي وخاصة الغربي ، الذي سكت طويلا عن الممارسات الهمجية الاسرائيلية بدأ يدرك أن ممارسات اسرائيل ضد الفلسطينيين وخاصة عمليات القمع التي تمارسها ضد انتفاضة "أولاد الحجارة" ، أضحت تضاهي الممارسات النازية شراسة ، بما تنطوي عليه من أعمال تقع في إطار مفهوم جرائم الحرب ، والجرائم ضد الانسانية ، ولقد أبرز تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المطروح أمام الجمعية العامة (A/45/35) "إن سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، في سعيها لقمع الانتفاضة ، تواصل اللجوء الى مجموعة من التدابير القاسية والعقوبة الجماعية" واعتبرتها اللجنة "انتهاكا خطيرا لمبادئ وأحكام القانون الدولي ذات الصلة" وقالت اللجنة إن هذه التدابير "... قد شملت ... عمليات الطرد والاعتقالات والاحتجاز ومهاجمة المنازل والقرى على نطاق واسع ، وفرض منع التجول لفترات طويلة ، ومصادرة الممتلكات واقتلاع الأشجار وتدمير المحاصيل" . وذكر التقرير "إن ما يزيد على ٠٠٠ ١٣ فلسطيني كانوا لا يزالون في السجون أو في مراكز الاحتجاز في نهاية عام ١٩٨٩" . وأضافت اللجنة أن هناك أمثلة عديدة حول "... تعذيب المحتجزين السياسيين واساءة معاملتهم بصورة منتظمة" . وذكرت اللجنة "أن مجموع الفلسطينيين الذين تعرضوا للاحتجاز الاداري دون تهمة أو محاكمة لفترات مختلفة منذ بداية الانتفاضة وحتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ بلغ ٣٠٠ ١٠ فلسطيني .

كما تعرضت الضفة الغربية وغزة الى منع التجول لفترات مجموعها ٧٥٥ ٧ يوما ، أثّرت في مئات الالوف من الفلسطينيين . وتم هدم أو إقفال ما مجموعه ٥٥٧ ١ منزلا ومبنى أثناء الانتفاضة ، خُمسها لاسباب "أمنية" . ومما أثار "قلق اللجنة بصورة خاصة الاعمال العنيفة وغير المشروعة التي يقوم بها المستوطنون الاسرائيليون والتي تعد انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب" ، ومن هذه الاعمال "شن الهجمات على الافراد ، والغارات على القرى والاحياء الفلسطينية ، وتخريب الممتلكات ، ومصادرة الاملاك ، وتدنيس الاماكن الدينية الاسلامية ، والقيام بأنشطة ضد الممتلكات الدينية المسيحية" .

أما الوضع في الجولان العربي السوري فقد ازداد تدهورا بسبب استمرار سلطات الاحتلال الاسرائيلية في بناء المستوطنات التي بلغ عددها ٤٢ مستوطنة وأحدثها مستوطنة اسرائيلية سميت ب "هادنيس" . وجاء في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة على لسان شاهدة من الجولان أن السلطات الاسرائيلية تمارس ضرب السكان المسنين ورجال الدين والعلماء . كما أن هذه السلطات تضرب الامهات المدافعات عن أبنائهن . كما أن هذه السلطات تستخدم الغازات المسيلة للدموع ، وقد أضحى استعمالها عملا يوميا . أما الاحوال المعيشية فهي كما تقول الشاهدة صعبة للغاية بسبب تفشي البطالة ، وإن سلطات الاحتلال الاسرائيلية تفرض على السوريين بمختلف الاشكال حمل بطاقة الهوية الاسرائيلية ومن لا يحملها تصبح حياته في غاية من السوء . كما أن سلطات الاحتلال تفرض على السوريين تعلّم اللغة العبرية في المدارس مما أدى الى ترك معظمهم الدراسة . وبالنسبة للزراعة يمنع السوريون من زراعة أي محصول وجميع السلع الزراعية مستوردة من الخارج . اضافة الى ذلك لا توجد في الجولان السوري المحتل خدمات صحية مجانية للسوريين كما هو الحال بالنسبة للمستوطنين المستوردين .

إن استمرار اسرائيل في تغيير التركيب الديموغرافي والطابع العمراني والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للجولان العربي السوري المحتل يشكل انتهاكا صارخا

ليس فقط لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، بل لقرار مجلس الامن ٤٩٧ لعام ١٩٨١ الصادر بالاجماع ، والذي يطالب اسرائيل بأن تلغي فورا قرارها بفرض "قوانينها وولايتها وادارتها" على الجولان العربي السوري المحتل ، ويعلن مجلس الامن أن هذا القرار لاغ وباطل وليس له أثر قانوني ، ويؤكد القرار على ضرورة تطبيق جميع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة في الجولان العربي السوري . اضافة الى ذلك لم تنفذ اسرائيل قرار مجلس الامن ٢٣٧ لعام ١٩٦٧ القاضي بعودة نازحي عام ١٩٦٧ الى ديارهم .

إن عدم تنفيذ اسرائيل لهذين القرارين انتهاك صارخ للمادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة ويرتب على اسرائيل مسؤوليات جساما تجاه المجتمع الدولي .

إن اسرائيل التي تعتبر نفسها امتدادا حضاريا للغرب استغلت المتغيرات الدولية الايجابية المتمثلة في التعاون والوفاق الدولي لتحقيق المزيد من مصالحها التوسعية ، فمن خلال تزويرها لمبدأ حق الإنسان في مغادرة بلده تقوم اسرائيل بتوطين مئات الالوف من اليهود في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، نافية بهذا العمل حق الإنسان العربي في العودة الى ديياره التي طرد منها . إن الهدف من هذا التحوير يتفق مع سياسة اسرائيل التوسعية والعنصرية التي تستهدف العرب تحت الاحتلال كما تستهدف أولئك الذين هجروا أو نزحوا بالقوة .

ورغم كل الانتهاكات الاسرائيلية لمبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وقراراتها ذات الصلة ، فإن حلفاءها يزيدون من حجم مساعداتهم ، فالولايات المتحدة مثلا زودت اسرائيل مؤخرا بصواريخ باتريوت ، كما تقرر تقديم ذخيرة اضافية ، وتقرر تزويدها بطائرات اف - ١٥ وطائرات هليوكبتر ، وتقرر منحها ٧٠٠ مليون دولار اضافية قيمة أسلحة وذخائر ، اضافة الى ٤٠٠ مليون دولار لبناء مساكن للمهاجرين اليهود ، وتقرر زيادة مخزون الولايات المتحدة في اسرائيل من الاسلحة والذخائر ، وهذا المخزون سيكون تحت تصرف اسرائيل . هذا كله اضافة الى ثلاثة مليارات من الدولارات تخصص لاسرائيل كل عام ويخصص أكثر من نصفها للعتاد العسكري . إن هذه المساعدات تساهم بشكل مباشر في استمرار اسرائيل في تغيير المعالم الديموغرافية والجغرافية

والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الاراضي العربية المحتلة توصلا الى تحقيق حلم اسرائيل بالتوسع من "النيل الى الفرات" .

ومن البديهي أن هذا الدعم غير المحدود لاسرائيل لا يمكن أن يحقق السلام وإنما يعزز العدوان والاحتلال ويشجع على الغزو والتوسع .

لقد حذّر الامين العام للامم المتحدة في تقريره حول بند الحالة في الشرق الاوسط وقضية فلسطين من مغبة عدم إحلال السلام العادل والشامل عندما قال :

"لا يزال الشرق الاوسط ككل أكثر مناطق العالم تفجرا في الوقت الراهن . فالمظالم الطويلة الامد ، التي اشتدت حدتها لسنوات ، زادها سوءا سباق تسلح متصاعد في المنطقة تسبب في وجود ترسانة مهلكة من أسلحة الدمار الشامل . وفي الاجل الطويل ، لن يحل سلام دائم في الشرق الاوسط إلاّ عندما تحكم مبادئ القانون الدولي العلاقات بين الدول ، وتحل المنازعات بالوسائل السلمية ، وتتحقق آمال المحرومين من حقوقهم" .

إن من المفارقة أن اسرائيل التي تدعي رغبتها في السلام ، ما زالت ترفض المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط ، والذي دعت الجمعية العامة للامم المتحدة الى عقده تحت رعاية المنظمة الدولية منذ عقد ونيف من الزمن . وإنها لمفارقة غريبة أخرى أن تدعي اسرائيل بأن المشكلة في المنطقة هي عدم وجود اتفاقات سلام بينها وبين الدول العربية ، دون أن تعترف بأن المشكلة الحقيقية هي في احتلالها - احتلال اسرائيل - للاراضي العربية ، لأن السلام لا يمكن تحقيقه دون انسحابها من هذه الاراضي . فالسلام والاحتلال لم يلتقيا تحت سقف واحد في أية مرحلة من مراحل التاريخ .

(السيد الفتال ، الجمهورية العربية السورية)

إن الموقف العربي من السلام العادل والشامل مطروح منذ عام ١٩٨٢ . ففي ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ أقر مؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس خطة السلام العربية التي تقضي بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف ، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس . وأشار مؤتمر القمة الى دور مجلس الامن في وضع ضمانات السلام . إضافة الى ذلك فإن جميع مؤتمرات القمة العربية اللاحقة قد أكدت هذه المبادئ ، وآخرها قرار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في الدار البيضاء ، عام ١٩٨٩ ، والذي أكد من جديد على أن التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي - الاسرائيلي يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ (لعام ١٩٦٧) و ٣٣٨ (لعام ١٩٧٣) وكافة قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . إلا أن اسرائيل استمرت في رفض السلام العادل والشامل ، وذلك بهدف استكمال مخططاتها التوسعية في منطقة الشرق الاوسط . لذا فعلى الجمعية العامة للامم المتحدة أن تواجه هذا التحدي وان تضاعف من جهودها لصيانة الشرعية الدولية المتمثلة بالقرارات الخاصة بالصراع العربي - الإسرائيلي ، وأن تحث مجلس الامن على تحمل مسؤولياته بموجب الميثاق والقرارات ذات الصلة ، بغية إحلال السلام العادل والشامل من خلال المؤتمر الدولي الذي أيدته الجمعية العامة للامم المتحدة تاييدا كاملا .

وختاما ، فإن الجمهورية العربية السورية تؤكد من جديد على ضرورة مواصلة الجهود من أجل عقد المؤتمر الدولي بمشاركة جميع أطراف النزاع لتحقيق السلام العادل والشامل القائم على مبادئ ميثاق الامم المتحدة وقراراتها المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي وعلى أساس :

أولا - تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس .

ثانيا - ضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني وفق قرارات الامم المتحدة .

كنت أود أن أنهي كلمتي هذه الآن ، ولكن الكلمة الخرقاء التي ألقاها المندوب الاسرائيلي صباح اليوم والتي قال فيها إن قرارات الامم المتحدة التي تلوم اسرائيل للوضع القائم في الشرق الاوسط لن يكون لها مكان في تاريخ الشرق الاوسط ، وستصبح حاشية لا معنى لها في تاريخ الامم المتحدة ، إن مثل هذا التصريح يدل دلالة واضحة على مقدار الإزدراء والحقد الذي تحمله اسرائيل لمنظمتنا العالمية التي لولاها لما وجدت اسرائيل .

إني اتساءل عما اذا كانت اسرائيل التي تهزأ من قرارات منظمة الامم المتحدة قادرة على الاستمرار في المساهمة في أعمال الامم المتحدة . وهذا ما يجعلنا جميعا نفكر بحرمان اسرائيل من عضويتها في منظمة لا تستفيد منها ولا يمكن لإسرائيل أن تفيدها . وتستعمل اسرائيل هذا المنبر لبث دعايتها الخبيثة ضد الدول العربية وغير العربية كلما لم يرق لها قرار أو موقف أو كلمة .

لقد ذكرتني هذه المداخلة بالإرهابيين الاسرائيليين أمثال الإرهابي بن غوريون وشامير وايتان وبيغن وشارون ... الخ . ويكفي التذكير هنا بنسف فندق الملك داوود في القدس وقتل المفوض السامي البريطاني اللورد موين في القاهرة واغتيال وسيط الامم المتحدة الكونت فولك برنادوت ومعاونه وكان فرنسيا ، ويكفي أن نذكر بمذابح دير ياسين وقبيه وكفر قاسم وآخرها مذبحة الحرم في المسجد الاقصى في القدس التي أدانها مجلس الامن .

لم يكن في نيتي الكلام عن الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من جنوب لبنان ، إلا أن المندوب الاسرائيلي ذكّرني بضرورة التوسع في بحث دور اسرائيل المدمّر في جنوب لبنان والحرب المجنونة التي شنتها اسرائيل على هذا البلد العربي الشقيق ، الصغير في حجمه ، والكبير في عطاءاته الحضارية والثقافية والاقتصادية والقومية وغيرها .

إن ما يزعج المندوب الاسرائيلي وسلطات الاحتلال الاسرائيلية أن الحكومة الشرعية في لبنان وسلطاتها الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والروحية ، والممثلة برئيسها السيد الياس الهراوي ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس النيابي وغبطة

البطريرك نصر الله صفير ، الزعيم الروحي للطائفة المارونية ، قد طلبت المساعدة الاخوية من سوريا للقضاء على ظاهرة التمرد في شرق بيروت ، تلك المساعدة التي خلّصت لبنان الشقيق من أبشع ورم سرطاني خبيث أنهك هذا البلد وامتص عافيته وكاد أن يقتل الامل في نفوس جميع اللبنانيين بعد إقرار وثيقة الطائف التي استبشرنا خيرا بتوقيعها . وإن الخلاص من المتمرد عون وأعوانه قد فتح الباب واسعا أمام لبنان لاستعادة صحته وترميم مؤسساته الشرعية ومعالجة الشرخ العميق الذي أحدثه هذا المتمرد ، خاصة في قطاع الجيش اللبناني .

أكتفي فقط بالاستشهاد بما قاله السيد رئيس جمهورية لبنان ، السيد الرئيس الهراوي . فقد قال في مقابلة تلفزيونية في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ما يلي : "لقد أعلنت عند التوقيع على الاصلاحات الدستورية أن الجمهورية الثانية قد بدأت . وقد نبهت بكلام ملؤه العاطفة وبالوقت نفسه الحزم كي لا أضطر لاخذ القرار الصعب . وعندما توليت رئاسة الجمهورية أقسمت اليمين الدستورية على توحيد لبنان وعلى بسط سلطة الدولة على كامل الاراضي اللبنانية وأن يكون للدولة مرافقها وألا يكون أحد متسلطا على الشعب اللبناني لا ميليشيا ولا غيره . وبعد أن عيل صبري كان لابد من القرار ، والقرار لم يكن بمقدوري أن آخذه لوحدي من هنا فكان اللجوء إلى الشقيقة سوريا بشخص سيادة الرئيس حافظ الاسد الذي يغتنم المناسبات ليتكلم عن لبنان والذي يريده موحدا وليس مقسما ، وطنا مستقلا بكل ما للكلمة من معنى وأنه قال نعم إننا شعب واحد ودولتان مستقلتان . نريد مساعدة للخلاص من التمرد لبسط سلطة الدولة على الاراضي اللبنانية كاملة وكان جواب السيد الرئيس حافظ الاسد على طلب المساعدة لبيك يا لبنان" . وردا على سؤال قال الرئيس "الخطوة المقبلة أن الشرعية لديها متسع لكافة الفئات لتتبلور سياسيا وليكون مع حكومة الوفاق الوطني الخطوة القادمة هي تأليف حكومة تمثل لبنان في كافة الفعاليات التي تجاوبت مع مبادرة الحكومة التي أطلقت في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

وفي مقطع آخر من المقابلة ، قال السيد الرئيس الهرواي "نريد أن نستـــرد جنوبنا ونكون قد حققنا ما يصبو اليه كل لبناني . وذلك بمساعدة الاشقاء العرب الذيـن ساهموا معنا في اتفاقية السلام ولابد من التنوية بالدور الاول للشقيقة سوريا ، ونحـن خلقنا الله جيرانا نتكلم لغة واحدة وعاداتنا واحدة وشعبنا ملتزم برفيقه دولـة سوريا الشقيقة ، ونحن في صدد إرساء هذه القواعد على أسس متينة ومميزة في كافـة الحقول والمجالات ، أمنية أم اقتصادية ، كي لا تبقى هناك أي شائبة في المستقبـل اللبناني - السوري تشوب هذه العلاقات" .

وأضاف الرئيس الهراوي "إن الذين" (وهنا أتوجه إلى ممثل اسرائيل) "يريـدون أن يشوشوا على ما حصل صبيحة يوم إنهاء التمرد فمن المؤكد أنهم من المغرضين ، ولـو كانوا يضمرون الحب للبنان لكانوا ساعدوا على أن ننهي القضية بالطرق السلمية وليس بالطرق العسكرية ، إنما تشويشهم مستمر منذ أمد بعيد إن كان بتسليح المنطقـة الشرقية أو كان بما أرسلوه من أموال صرفت على تلك المنطقة لتشويه سمعة لبنان ودفع أبنائه للاقتتال تحت شعارات سميت تحريرا يوما ، وتوحيدا للبندقية يوما آخر . هـؤلاء لا أريد تسميتهم ولكن أقول كفاهم شرا بلبنان وأبعدهم الله عنا" .

السيد بارال (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك اتجاهان متعارضان يتضحان في العلاقات الدولية القائمة اليوم . يتصل الاتجاه الاول بالتقارب المشجع بين الاطراف الدولية الرئيسية ، التي تصدت لمعالجة المشاكل الرئيسية التي تواجهها منذ الحرب العالمية الثانية ، ويبدو أن الدولتين العظميين وبقية الاعضاء الدائمين في مجلس الامن قد قبلوا النظام العالمي الجديد . وتعد القرارات التي صدرت بالاجماع تقريبا عن المجلس بشأن قضايا عديدة هامة والمشاورات المتبادلة التي بدأت فيها الدولتان العظميان من أجل تخفيف حدة التوتر الدولية علامة على السير في هذا الاتجاه .

غير أن الاتجاه الثاني مغاير للاتجاه الاول ، لانه يواصل الإبقاء على القضايا الاقليمية الحساسة التي لم تظهر عليها آفاق الحل في وقت قريب . ولم يؤثر النظام الدولي البازغ حتى الآن عن تلك القضايا . وتتراوح مشاكل الشرق الاوسط بين قضية استمرار احتلال اسرائيل للاراضي منذ عام ١٩٦٧ ، وحق الشعب الفلسطيني في وطن خاص ومستقل ، وأزمة لبنان ، وفي الآونة الاخيرة غزو الكويت من جانب جارتها العراق .

إن نيبال ، موطن السلام ، ووطن الرب بوذا ، نور آسيا الذي كان أكبر رسول للسلم والإنسانية ، ملتزمة التزاما عميقا باحترام قرارات الامم المتحدة . وأي صيغة للسلام يجب بالتالي أن تتفق مع ميثاق الامم المتحدة . ويعتقد وفدي أن المشاكل التي تخيم بشبحها على منطقة الشرق الاوسط ينبغي أن تحسم بطريقة شاملة وسلمية ووفقا لقرارات مجلس الامن . ومن هنا فإن انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة والتي استمرت لثلاث سنوات ، تمثل الرفض العضوي من جانب الشعب للوجود في ظل احتلال اسرائيلي مستمر . ونحن مقتنعون بأن انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة يجب أن يتحقق على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) مع الاحترام الكامل للحق المشروع للشعب الفلسطيني في وطن مستقل وحق جميع الدول في المنطقة بما فيها اسرائيل في العيش في سلم ضمن حدود آمنة .

إن منطقة الشرق الاوسط تحيق بها مشاكل تسبب اراقة الدماء دون ظهور أي بادرة على حلها بسرعة . وقد أشار الامين العام في تقريره لعام ١٩٩٠ بشكل واضح الى هذه المشاكل القائمة منذ وقت طويل فيما يلي :

"ولا يزال الشرق الاوسط ككل أكثر مناطق العالم تفجرا في الوقت الراهن ؛ فالمظالم الطويلة الامد ، التي اشتدت حدتها لسنوات ، زادها سوءا سباق تسلح متصاعد في المنطقة تسببت في وجود ترسانة مهلكة من أسلحة الدمار الشامل . وفي الاجل الطويل ، لن يحل سلام دائم في الشرق الاوسط إلّا عندما تحكم مبادئ القانون الدولي العلاقات بين الدول ، وتحل المنازعات بالوسائل السلمية ، وتتحقق آمال المحرومين من حقوقهم ، ويتوطد أمن المنطقة والترتيبات الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار شواغل جميع الاطراف في المنطقة" . (A/45/1 ، ص ١٣)

وعندما ننظر في مشاكل الشرق الاوسط ، فلا يمكن تجاهل الازمة المستعصية القائمة في لبنان . ومشاركة نيبال في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) وتأييدها لممارسة الحكومة الشرعية لسيادتها على كامل الاراضي اللبنانية ودعم أي خطوة تتخذ في سبيل انهاء الحرب الاهلية كلها دلائل على التزام نيبال بالسلم والامن . ويرغب وفدي في أن يؤكد مرة أخرى على دعم نيبال الكامل والمستمر لاستعادة السيادة الكاملة والسلامة الاقليمية للبنان .

ودور الامم في إنهاء الحرب العراقية الايرانية التي استمرت لمدة ثماني سنوات دور محمود . وترحب نيبال بتحسن العلاقات بين ايران والعراق على أساس قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، وتأمل أن يكون هذا بداية اقامة علاقات دائمة من السلم والنوايا الحسنة بين الدولتين الجارتين غير المنحازتين .

وتضاف الى المشاكل المزمنة القائمة في الشرق الاوسط ، الازمة التي تفاقمت حديثا في الخليج الفارسي . والعدوان العراقي غير المستفز على الكويت ، والنتائج

التي نشأت عنه تسبب بالغ القلق لنيبال واذا استمرت النزعة الى ضم الاراضي بالقوة ، في تحد لكل قواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، فإن الاتجاه البازغ صوب التعاون والتفاهم ، والذي بدأ يظهر على الصعيد العالمي سينحسر ليحل محله نظام فوضوي ربما كان أشد خطورة . ويشعر الاعضاء المحبون للسلم في الامم المتحدة بالقلق ازاء كيفية احتواء هذه النزعة السلبية . وتؤيد نيبال تأييدا كاملا قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وتطالب بانسحاب العراق الفوري غير المشروط من الكويت وعودة الحكومة الشرعية لذلك البلد . وقد أدى عدم امتثال العراق للدعوات الملحة الصادرة عن مجلس الامن الى حشد عسكرى لم يسبق له مثيل في المنطقة . ولم يؤد ذلك الى تصاعد حدة التوتر في المنطقة فحسب ، بل إنه أثار أيضا خطر نشوب الحرب . وحكومتي مقتنعة بأن الحرب ليست في خدمة مصالح أي بلد ، وعلى الاقل ليست في صالح جميع بلدان المنطقة . وينبغي أن تنصب جهودنا على ايجاد حل سلمي للأزمة دون المساومة على المبادئ الاساسية للعلاقات الدولية .

ونرحب في هذا السياق بالعرض الاخير الصادر عن رئيس الولايات المتحدة باجراء اتصال على مستوى رفيع مع العراق لاستكشاف امكانيات حل الازمة الراهنة في الخليج حلا سلميا . ونلاحظ مع الارتياح قرار العراق بالسماح للرعايا الاجانب بمغادرة العراق والكويت المحتلة . ويأمل وفدي أن يستجيب العراق استجابة ايجابية للمبادرة الجديدة وأن يتم التوصل الى اتفاق مبكر من أجل التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن بشأن الأزمة .

السيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما جاء في التقرير السنوي للأمين العام (A/45/1) يظل الشرق الاوسط أكثر مناطق العالم تفجرا ، اذ يعاني من الحرمان ومن مظالم طال أمدها . وعلى مدى الخمسين عاما الماضية ، شهدت المنطقة أحداثا مريرة كثيرة . فالعدوان ، والاحتلال ، وتشريد الملايين من البشر ما هي إلاّ بعض الملامح مما يجري في منطقة الشرق الاوسط خلال

العقود القريبة . وليس هناك أية احتمالات واعدة لتسوية المشكلة الاكثر الحاحا في الشرق الاوسط ، الا وهي مشكلة فلسطين المحتلة . وغياب أي عمل جاد من جانب المجتمع الدولي يرمي الى حسم الموقف في فلسطين يدلل على أن مشكلة الشرق الاوسط تختلف اختلافا أساسيا عن الازمات الاخرى نتيجة لطبيعة وبعد وعمق الجراح التي حدثت .

وليست مشكلة الشرق الاوسط نتيجة لخلافات سياسية مجردة ولا هي نتيجة للحرب الباردة بين الشرق والغرب ، ولكنها في الواقع تمتد جذورها الى خطة استعمارية طويلة المدى . فإن الصهاينة ، بلجوئهم الى المؤامرات المختلفة والى القوة ، دخلوا ارض فلسطين ووضعوا أسس نظام لاغتصاب فلسطين على حساب أرواح وحياة ملايين الفلسطينيين . وكان هذا الغزو الصهيوني غير المشروع لفلسطين بمثابة تهديد وعدوان حقيقي على جميع دول المنطقة في الاربعة عقود الماضية .

إن انشاء اسرائيل الكبرى هو هدف الصهيونية في المنطقة . وتحقيق هذا الهدف ، الذي يتطلب احتلال الاراضي من النيل الى الفرات ، لن يكون ممكنا بتاتا دون اللجوء الى السياسات الغادرة والمذابح الوحشية وأعمال العنف . ويتضح الدليل على كل هذا في سلوك النظام الصهيوني في الماضي .

إن النظام الصهيوني بعد هدم المنازل ، وفرض اتاوات ضخمة ، قد أجبر السكان الاصليين على مغادرة أراضيهم وممتلكاتهم ، وبهذا وضع الفلسطينيين تحت ضغط اقتصادي شديد . وبالاضافة الى ذلك ، فإن مناخ الرعب والارهاب في المراكز التعليمية قد حدد على نحو خطير من فرص التقدم العلمي والثقافي للشباب الفلسطيني . والتغيير المستمر في الطابع الديموغرافي للاراضي المحتلة يعتبر أيضا مصدرا خطيرا للقلق . فقد هاجمت القوات الصهيونية المساجد والاماكن الاسلامية المقدسة ، ومزقت نسخا من القرآن الكريم ووجهت الاهانات الى المقدسات الاسلامية الدينية - والمثالان على ذلك السلوك ، أعمال الحفر في المسجد الاقصى ومذبحة ٨ تشرين الاول/اكتوبر من هذه السنة ، التي أسفرت عن استشهاد ٢٠ وجرح ما يزيد على ١٠٠ من الفلسطينيين .

وتبين كل التقارير والانباء المستقاة من مختلف المصادر الاقليمية والدولية عن الاراضي المحتلة في الخمسة عقود الماضية أن الازعاج والرعب والارهاب يسود في فلسطين . وقد ورد ذكر حالات صارخة من ذلك في التقرير الثاني والعشرين للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي

المحتلة (A/45/576) ، وفي التقرير الاخير للامين العام الى مجلس الامن ، (S/21919) وآخر التقارير تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) (A/45/13) . وبالاضافة الى هذه الضغوط على الفلسطينيين ، كشّف النظام الصهيوني عن عدوانه وسياساته الوحشية ضد شعب فلسطين المسلم بتشجيع المهاجرين اليهود على الهجرة الجماعية الى الاراضي المحتلة وتزويدهم بالاسلحة .

ومن المؤسف أنه طوال هذه السنوات لم يتخذ المجتمع الدولي أي اجراء حاسم وجاد لتناول هذه المشكلة الاساسية في المنطقة . ولا ينبغي أن يتجاهل المجتمع الدولي حقيقة أن أي حل في هذا السياق لا يتناول في عمق وبصفة أساسية الاسباب الجذرية للازمة ، لن يحل المشكلة .

وتعتقد جمهورية ايران الاسلامية أنه طالما يحرم الفلسطينيون من حقوقهم الاساسية وطالما يستمر الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي الى النظام الصهيوني من بعض البلدان ، ولا سيما الولايات المتحدة ، لن يعود السلم والاستقرار الى الشرق الاوسط . وجمهورية ايران الاسلامية لن تدخر وسعا في الاسهام في استعادة حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقهم في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، في كل أراضي فلسطين .

وفيما يتعلق بلبنان ، الآن وقد انتهى فيه تمرد ميشيل عون الذي سبّب الخسائر الباهظة والكثير من الضحايا ، وحدثت تطورات ايجابية صوب إقامة النظام والامن في ذلك البلد ، يعرب بلدي عن الامل في أنه ، وفقا لرغبات أغلبية شعب لبنان ومصلحته الخاصة سيتمكن لبنان من حل جميع المشاكل وتهيئة الظروف اللازمة لشعبه لتحقيق التقدم والتنمية على نحو مستمر . إن الاحتلال المستمر للجنوب اللبناني ومرتفعات الجولان السورية من جانب القوات الصهيونية يثير قلقا بالغا ويشكل دليلا اضافيا على الطابع الحقيقي للنظام الاسرائيلي .

وفي جزء آخر من المنطقة ، يعتبر أقرب من حدودنا ، هناك بلد آخر تعرّض للعدوان والاحتلال . وقد أدان المجتمع الدولي بأسره الغزو العراقي للكويت وضمه اليه بالقوة . وكانت جمهورية ايران الاسلامية أول بلد في المنطقة يدين العدوان . ومنذ بداية الأزمة ، وأثناء المحادثات الحالية مع بلدان المنطقة ، بما فيها العراق ، ذكرنا في عبارات واضحة أن السبيل الوحيد لحل الأزمة الراهنة هو تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة . ويجب أن يحترم استقلال وسيادة ووحدة أراضي الكويت . ويجب أن تنسحب القوات العراقية دون شرط الى مواقع ما قبل ١ آب/أغسطس .

إن وجود القوات الاجنبية بهذا الحجم المكثّف في منطقة الخليج الفارسي قد هدد أيضا الامن على المدى الطويل في هذه المنطقة الحساسة . وجمهورية ايران الاسلامية مقتنعة بأن صيانة السلم والامن في الخليج الفارسي يجب أن تكون مسؤولية بلدان المنطقة دون تدخل خارجي . وقد أصبح الغزو العراقي للكويت مركز الاهتمام في جميع أنحاء العالم ، ومن المؤسف ، أن هذا قد جعل التهديد الصهيوني موضوعا أقل أهمية . ونأمل أن يمهد انسحاب العراق من الكويت الطريق أمام البلدان الاسلامية لمواجهة الفظائع الصهيونية التي ترتكب ضد شعب فلسطين المسلم مواجهة فعالة .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : رغم كل التعقيد والتناقض في العمليات السياسية المعاصرة ، نحن مقتنعون اقتناعا كاملا بأن الاتجاه السائد في التطورات العالمية هو تحرك جذري وايجابي الى الامام يحدث في عالم اليوم . لقد أصبح كوكبنا خاضعا لتغييرات بالغة السرعة . ومن المؤكد أنه يجري الآن أمام أعيننا تغيير تاريخي من المواجهة العسكرية الى الحوار السياسي والتعاون باسم تأكيد القيم الإنسانية . ونحن نرحّب بالمشاركة النشيطة التي تقوم بها الامم المتحدة في هذه العمليات .

إن النجاحات المرموقة التي حققتها الامم المتحدة طوال السنة الماضية ، ولا سيما في ناميبيا ، والتقدم المحرز في تسوية الصراعات في أمريكا الوسطى ،

والصحراء الغربية ، وأفغانستان ، قد كشف عن امكانيات جديدة . وفي نفس الوقت ، فإن هذه النجاحات تبرر لنا تماما مطالبة المجتمع الدولي على نحو أكثر جدية بأن يكفل السلم في بؤر التوتر الاخرى على كوكبنا . وهذا ، بالطبع ينطبق بصفة خاصة على أزمة الشرق الأوسط . وقد ظلت دون حل بعد هذا الوقت الطويل ، وزاد من تفاقمها عدوان العراق على الكويت .

وفي ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أدان مجلس السوفيات الاعلى وبرلمان أوكرانيا غزو العراق للكويت وطالبا بانسحاب القوات العراقية وباستعادة ذلك البلد بالكامل لسيادته واستقلاله الوطني وسلامته الاقليمية . وقد تسبب هذا العدوان في رد فعل قوي في مجلس الامن لا يمكن أن يوصف إلاّ بانه كان تاريخيا . ذلك أن المجلس أدان العدوان وطالب العراق بأن يسحب فورا جميع قواته ودعا العراق والكويت الى البدء فورا في مفاوضات مستفيضة لحل خلافاتهما وأيد كل الجهود التي تسير في نفس الاتجاه وخاصة الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية .

يرحب وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بوحدة أعضاء مجلس الامن وحسمهم اللذين اتضحا في اعتماد القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، والذي تم بمقتضاه فرض جزاءات اقتصادية بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بغية وضع حد للعدوان والاحتلال .

وفي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ أبلغت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الامين العام للامم المتحدة بتأييدها التام لذلك القرار وبالخطوات التي اتخذتها الجمهورية لتنفيذ أحكامه - وبعد اتخاذ هذا القرار والقرارات اللاحقة وفي ظل الظروف التي ظهرت بعد ذلك اتخذ المجلس القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ، والذي نعتبره ذا أهمية خاصة ، اذ قرر فيه توجيه تحذير أخير للعراق بأنه لا يجوز له أن يستمر في تجاهل رغبة المجتمع الدولي وفي نفس الوقت ، يتيح القرار فرصة حقيقية للحيلولة دون استمرار السيناريو المأسوي للغاية في تطور الاحداث - أي اندلاع الحرب - وهو يعطي فسحة كافية لالتقاط الانفاس لإمكان ايجاد حل سياسي سلمي للصراع .

ويطالب وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية كل الاطراف المعنية بأن تتصرف وفقا للحكمة والمنطق حتى لا تضيع فرصة الانحراف بالموقف صوب حل غير عسكري . ومن هذا المنطلق نعتبر مبادرة رئيس الولايات المتحدة بترتيب اجراء اتصالات أمريكية

عراقية مبادرة هامة جدا كما نرحب بالمقرر الذي اتخذه العراق بالسماح للمواطنين الاجانب بأن يغادروا البلاد بحرية في المستقبل القريب .

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مقتنعة أيضا بانه يجب الاستفادة استفادة كاملة من كل الامكانيات المفتوحة أمام البلدان العربية نفسها لصالح تسوية الصراع .

لقد أكدت الازمة في الخليج الفارسي مرة أخرى الحاجة الملحة الى تصعيد الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية سريعة لحالات الصراع الاخرى في الشرق الاوسط وفي المقام الاول مشكلة فلسطين . واذا ما كان هناك اليوم أحد ما زال بحاجة الى أي دليل على اصرار الشعب الفلسطيني على أن يقرر مستقبله على نحو مستقل ، فإن هذا الدليل إنما تقدمه الانتفاضة الوطنية الفلسطينية .

وفي ٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، كان قد انقضى على استمرار الانتفاضة ألف يوم ؛ ألف يوم من المقاومة التي أبداها الفلسطينيون في مواجهة احتلال اسرائيل لاراضيهم ، ألف يوم من المعاناة والالم والحرمان نتيجة للانتهاكات البغيضة لحقوق الشعب الفلسطيني من قبل قوة الاحتلال .

وفي ضوء هذه الحقيقة ، تكون النتيجة التي خلص اليها الامين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة ملائمة تماما اذ قال :

"ومن الواضح أنه لا يمكن احراز تقدم بشأن الحالة العامة في المنطقة ، بما في ذلك النزاع العربي - الاسرائيلي ، الى أن يبدأ حل الازمة الراهنة وفقا للموقف الذي اتخذه مجلس الامن . ومن المخيب للامل ملاحظة أن الجهود المبذولة لتعزيز قيام حوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين قد وصلت الى طريق مسدود" . (A/45/1 ، ص ١٢)

وكما أتيح لي أن أعلن من هذه المنصة منذ بضعة أيام ، أن الموقف المتشدد لحكومة اسرائيل حول قضية فلسطين ، ورفضها الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية

ومحاولاتها الرامية الى ايجاد شركاء بديلين للتفاوض قد عقّد الموقف ويشكل سياسة خطيرة وهدامة جدا . وفي اعتقادنا أن المهمة العاجلة للغاية اليوم هي ألاّ نغض الطرف عن الآفاق التي أتيحت لنا من قبل وألاّ نسمح بأي ركود ، أو بما هو أسوأ من ذلك ، تراجع في السعي لإيجاد حلول مقبولة لكل الاطراف ، وذلك كيما نبدي واقعية وصبرا ورغبة صادقة للتحرك قدما من المواجهة صوب مراعاة المصالح المشروعة للآخرين والسعي الى تحقيق التوازن بين هذه المصالح .

ونود أن نكرر اقتناعنا بأنه نظرا للتعقد البالغ للصراع الاسرائيلي ، فإنه ينبغي أن تركز الجهود الرامية الى تسويته على شيء محدد . وهذا التركيز يمكن بل ويجب أن يكون على عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط تحت رعاية الامم المتحدة .

وفي هذا السياق ، يشعر وفدنا بالتفاؤل ازاء بيان وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ الوارد في الوثيقة (S/21835) اذ :

"... أكدوا من جديد عزمهم على مساندة عملية تفاوض نشطة يشترك فيها كافة الاطراف ذوي الصلة من شأنها أن تؤدي الى تحقيق سلم شامل وعادل ودائم . واتفقوا على أنه ينبغي أن تستند تلك المفاوضات الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وأن تأخذ في اعتبارها حق جميع دول المنطقة في الامن ، بما في ذلك اسرائيل ، والحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني" . (S/21835 ، المرفق ، ص ٣)

والآن ، اذ برهن مجلس الامن وأعضاؤه الخمسة على قدرتهم على اتخاذ اجراء فعال ومتفق عليه ، يكون قد آن الاوان لاتخاذ الاجراء اللازم لعقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط كما ورد في قرارات عديدة للجمعية العامة وتم التأكيد عليه ثانية في القرار ٨٦/٤٥ ، الذي اتخذناه أمس في نفس هذه القاعة .

إن أوكرانيا بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ستواصل باستمرار تأييد كل المبادرات

الرامية الى تحقيق تسوية عادلة دائمة للصراع العربي الاسرائيلي وبالطبع ، يجب أن تكفل هذه التسوية تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة .

وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ذكّر ممثل الولايات المتحدة السفير بيكرينغ ، اعضاء مجلس الامن بالعبارة البليغة لوزير خارجية الاتحاد السوفياتي في الثلاثينات ماكسيم ليتفينوفا ، وهي : "إن السلم كل لا يتجزأ" . ونحن أيضا مقتنعون بأن السلم في الشرق الاوسط لا يتجزأ ولا يمكن أن يشيّد إلاّ على أساس تسوية شاملة لكل الصراعات القائمة هناك ، وعلى أساس القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الامن .

وفي هذا السياق ، نؤيد سيادة لبنان واستقلاله ووحدته وسلامته الاقليمية . إن المفاوضات ستيسر التقدم صوب اقرار السلم في ذلك البلد وتستبعد استخدام القوة . ونحن نعبّر عن تأييدنا لاتفاقات الطائف بوصفها أساسا لحسم الازمة اللبنانية . ومن المؤسف أن رياح التغيير في الشؤون الدولية لم يكن لها أي تأثير حاسم حتى الآن على الحالة في الشرق الاوسط ، لكن لا يسعنا إلاّ أن نلاحظ أن الاهتمام باستعادة السلم والامن الى المنطقة يتطلب نهجا أوسع ازاء المشاكل التي ينطوي عليها الامر .

وختاما ، أود مرة أخرى أن اقتبس ملخص هذه المشكلة الذي قدمه الامين العام في تقريره عن الحالة في الشرق الاوسط عندما قال :

"لا يزال الشرق الاوسط ككل أكثر مناطق العالم تفجرا في الوقت الراهن . فالمظالم الطويلة الامد ، التي اشتدت حدتها لسنوات ، زادها سوءا سباق تسلح متصاعد في المنطقة تسبب في وجود ترسانة مهلكة من أسلحة الدمار الشامل . وفي الاجل الطويل ، لن يحل سلام دائم في الشرق الاوسط إلا عندما تحكم مبادئ القانون الدولي العلاقات بين الدول ، وتحل المنازعات بالوسائل السلمية ، وتتحقق آمال المحرومين من حقوقهم ، وتقام ترتيبات امنية واقتصادية اقليمية تراعى فيها شواغل جميع الاطراف في المنطقة" . (A/45/726 ، الفقرة ٣٩)

وفي رأينا أن هذا النهج الكامل والشامل هو وحده الذي سيعطينا من الاسباب ما يجعلنا نأمل في أن الجمعية العامة للامم المتحدة سيكون بوسعها في المستقبل القريب أن تلغي مشكلة الشرق الاوسط عن جدول أعمالها .

السيد كوستوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بغض النظر عن التقدم المحرز في التسوية السياسية لعدد من المنازعات في أجزاء مختلفة من العالم بما يتماشى مع التطور الايجابي في العلاقات الدولية بصفة عامة ، فإن الحالة في الشرق الاوسط لا تزال تمثل مصدرا للتوتر والقلق البالغ . ونظرا لقرب بلغاريا الجغرافي من تلك المنطقة المضطربة فإننا لا نستطيع أن نبقى متفرجين غير مكترثين ، بل علينا أن نتابع عن كثب بشعور من التوجس الاحداث التي تجري في ذلك الجزء من العالم .

لقد أدى ارتفاع درجة التسلح في منطقة الشرق الاوسط ، وتنامي روح العداء والريبة ، وتفجر الحالة إلى جعل المنطقة مصدر تهديد محتمل للسلم والامن الدوليين . كما أن عدم استقرار الحالة في ذلك الجزء من العالم أكده عدوان العراق على الكويت وضمها اليه ، مما أضاف بعدا جديدا إلى نزاع الشرق الاوسط البالغ التعقيد بالفعل .

وقد أدانت بلغاريا هذا العدوان بشدة ، وأيدت جميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وطالبت بالانسحاب غير المشروط لجميع القوات العراقية من الاراضي الكويتية وإعادة حكومة الكويت الشرعية ، وضمان السلامة الإقليمية لذلك البلد . ويتقيد بلدي بدقة بالجزاءات الشاملة التي فرضها مجلس الامن على العراق رغم الخسائر الاقتصادية الجسيمة التي لحقت بنا .

وقد كان اتخاذ مجلس الامن القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) حدثا لم يسبق له مثيل في طبيعته . ونحن نتفهم مشاعر القلق التي تراود بعضنا ممن يميلون الى اعتبار هذا القرار الى حد كبير مقدمة لاستخدام القوة . غير أن وفد بلدي مقتنع بأهميته كتدبير لحمل العراق على تنفيذ إرادة المجتمع الدولي تنفيذا كاملا . وهو برهان على تصميمنا المشترك على استعادة العدالة وتثبيط همة أي معتد محتمل .

وأدى الإعلان الإيجابي الصادر عن الرئيس بوش في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، والدلالات المشجعة التي أعقبته من جهات شتى إلى إشاعة الامل في أنه ستبذل كل الجهود الممكنة للتوصل الى حل سلمي لازمة الخليج .

ومن الواضح أن تعقد المشاكل التي تشكل النزاع في الشرق الاوسط تثير تحديات بالغة الخطورة لإمكانيات حفظ السلم المتاحة لمنظمتنا العالمية . وفي الوقت الذي نرى فيه أن القيم المعنوية ذات الاهمية العالمية وقواعد التعايش المتحضر فيما بين الدول تكتسب قبولا واسع النطاق . فإننا نرى أيضا دماء جديدة تراق في الشرق الاوسط ، كما نشهد احتلال أراضي أجنبية ، ومجابهة عسكرية ، وانتهاكا لحقوق الانسان الاساسية . كل هذا يمثل سببا كافيا لكي تظل أزمة الشرق الاوسط على رأس قائمة أولويات المجتمع الدولي .

ولا يمكن أن يكون هناك أحد اليوم لا يقتنع باستحالة حسم مشاكل الشرق الاوسط بالقوة وحدها . ونعتقد أن الطريق إلى إحلال السلم العادل والدائم في المنطقة يكمن في منح الحقوق المتساوية والامن لجميع الدول ، بما في ذلك حقها في تقرير المصير

والاستقلال الوطني والسيادة داخل حدود معترف بها دوليا . ومن الضروري أن يفهم جميع أطراف النزاع أنهم يتشاطرون نفس المصير ، وأنه لا بديل للمصالحة والتعايش أمامهم ، وأنه من الضروري أن يراعي كل طرف مصالح الطرف الآخر ، وأن يكون هناك سعي مشترك للتوصل الى حلول في ظروف يسودها التسامح والاحترام المتبادل وعدم استعمال القوة .

ومن الخطوات الرئيسية التي تؤدي الى الحل الشامل لنزاع الشرق الأوسط تهيئة الظروف الضرورية لإعمال الحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . إن النضال القائم على إنكار الذات الذي يخوضه ذلك الشعب البطل والذي يتجلى في الانتفاضة التي أكملت عامها الثالث بالفعل لدليل أكثر من كاف على عدم جدوى جميع المحاولات التي تستهدف حرمان ذلك الشعب من حقه في تقرير مستقبله . ونحن نشعر بالقلق بوجه خاص إزاء حقيقة أن الأعمال القمعية التي تمارسها قوات الاحتلال قد أسفرت عن وقوع ضحايا مدنيين غالبيتهم من الشبان والأطفال . ومما له دلالة هامة في هذا الصدد الحادث المفجع الذي وقع مؤخرا في القدس والذي قتل فيه أو جرح أكثر من ١٠٠ فلسطيني . وقد تم التعبير عن احتجاج المجتمع الدولي برمته وإدانته لهذا الحادث في الاجماع الذي اتخذ به قرار مجلس الأمن ٦٧٢ (١٩٩٠) . ولقد كان يجب على اسرائيل أن تفهم منذ أمد طويل أنه يتعين عليها أن تتقيد بقرارات الأمم المتحدة ، وأن تنفذ أحكام اتفاقية جنيف الرابعة فيما يتعلق بكل الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ .

وقد أثبت تاريخ الجنس البشري بما لا يدع مجالا لأي شك أنه من المستحيل تماما قمع رغبة الشعوب في الحرية والاستقلال . وتعارض حكومة بلدي توطين المهاجرين في الأراضي العربية المحتلة ، مما يمثل انتهاكا للحقوق الأساسية للسكان الأصليين ولكل أبناء الشعب الفلسطيني .

وعلى مدى الـ ١٥ عاما الماضية ، تفاقمت الحالة في الشرق الأوسط نتيجة للصراع في لبنان ومأساة الشعب اللبناني . وترى حكومة بلدي أنه لن تتحقق الاستعادة

التامة للسيادة الحقيقية والسلامة الإقليمية الكاملة ووحدة لبنان إلا من خلال تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة واتفاقات الطائف . ومن شأن التطورات الايجابية الاخيرة في لبنان أن تنعش الآمال في أن السلم سيسود في نهاية المطاف في ذلك البلد الذي خربه الصراع .

إن الحالة العامة في الشرق الأوسط توضح بجلاء الحاجة الى حل شامل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط . كما أن الخبرة المكتسبة في العقود الماضية تبين أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الجهود الجماعية من جانب كل الدول المعنية .

إن التغيرات المؤاتية التي حدثت في الشؤون الدولية وتعزيز دور الامم المتحدة في صون السلم العالمي ، تؤدي جميعها إلى تنشيط الجهود الرامية الى حل أزمة الشرق الأوسط . ومن الأمور التي تبشر بخير كبير في هذا الصدد الإجماع الذي لم يسبق له مثيل في آراء الدائمين الخمسة في مجلس الامن والذي ظهر بوضوح في الاشهر الأخيرة فيما يتعلق بالجوانب الهامة للأمن الدولي . لقد آن الاوان لاستخدام طائفة واسعة من الوسائل الدبلوماسية على الصعيدين الثنائي ومتعدد الاطراف مع الاشتراك النشط للأمم المتحدة ، التي تقع على عاتقها مسؤولية جسيمة حيال مصير الشعب الفلسطيني . وتعلق بلغاريا أهمية خاصة على فكرة عقد مؤتمر دولي عن الشرق الأوسط باشتراك كل الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الامن . إن عقد ذلك المؤتمر ونجاحه يمكن أن يؤديا بالجهود الرامية الى حل المشاكل في تلك المنطقة إلى الطريق الصحيح . ونحن ندرك أنه قد توجد بالفعل عدة نهج لحل هذه المسألة المعقدة . ومن ثم ، نرحب بكل الافكار والمقترحات البناءة التي يمكن أن تسهم في إزالة كل أسباب الريبة والشكوك القديمة والبدء في حوار سياسي بين أطراف النزاع .

ختاما ، أود أن أعرب عن أمل حكومتي في أن تبدي كل الدول المعنية في نزاع الشرق الأوسط النوايا السياسية الحسنة والواقعية وتحترم كل منها مصالح الاخرى بغية تحقيق سلم دائم في المنطقة . إن جمهورية بلغاريا ستدعم أي جهد يؤدي الى حل شامل ودائم لهذه المشكلة .

السيد أوبريين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اضطرت الامم المتحدة منذ قيامها إلى أن تجاهد في حل مسائل الشرق الاوسط المعقدة ، ولم تصل

قط إلى الذروة مثلما وصلت في الاشهر القليلة الماضية عندما أجاب المجتمع الدولي بالإصرار على ضمان انسحاب العراق غير المشروط من الكويت . وفي الوقت ذاته ، أصبح النزاع العربي الاسرائيلي الدائر منذ أمد بعيد حول قضية فلسطين ، محط الاهتمام باندلاع أعمال العنف كل يوم تقريبا* .

وترى نيوزيلندا أنه ينبغي تسوية كل نزاع من النزاعين بحد ذاته على وجه السرعة ، لما لهما من آثار على أمن المنطقة في نطاقه الاوسع ، وآثارهما على الامن العالمي أيضا . وتأمل حكومتي أن تؤدي تسوية الأزمة في الخليج الفارسي إلى توفير الزخم اللازم لتركيز الجهود الدولية على حل المشاكل العربية الاسرائيلية .

وفيما يتعلق بأزمة الخليج ، تؤيد نيوزيلندا بقوة القرارات الإثني عشر التي اتخذها مجلس الامن . ونحن على ثقة تامة بأن حكومة العراق ستدرك الآن قوة الاتفاق الدولي بشأن هذه المسألة وتمتثل على الفور لقرارات مجلس الامن .

إن نيوزيلندا بعيدة جغرافيا عن مكان النزاع العربي الاسرائيلي . ولسنا طرفا رئيسيا في هذا النزاع ، وليست لدينا أفكار خاصة حول الطريقة التي ينبغي استخدامها لحل هذه المشكلة . غير أن شواغلنا تتعلق بأمن المنطقة واستقرارها ، وبالرغبة في رؤية المنازعات تحل بالوسائل السلمية ، ورفع لواء القانون الدولي .

منذ عامين انبثق بصيص الأمل لإحراز تقدم صوب حل هذا النزاع الذي طال أمده . إن الخطوات البناءة التي اتخذها السيد عرفات توفر فيما يبدو فرصة للبدء في مفاوضات مفيدة تكفل تقدم عملية السلم إلى الامام . وللاسف ، تشهد الاحداث التي وقعت في العام الماضي على أن هذه الآمال قد تبددت . فقد تشددت المواقف ، وازداد الإحباط ، واندلعت أزمة الخليج ، ومازال هدف التوصل إلى تسوية تفاوضية شاملة بعيدة المنال .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وعلى مدى الاثني عشر شهرا الأخيرة ، شاهدنا سلسلة متزايدة من أعمال العنف والقتل الانتقامي في اسرائيل وفي الاراضي المحتلة . وتولد عن العنف والقهر مزيد من العنف لأن تطلعات الشعب الفلسطيني مازالت بعيدة المنال ، ومازالت اسرائيل تخشى على أمنها .

إن الانتفاضة الفلسطينية العفوية التي اندلعت في الاراضي المحتلة ، والتي تولّدت عن ٢٣ عاما من الإحباط واليأس ، دخلت الآن عامها الرابع . وقامت قوات الأمن التابعة للاحتلال الإسرائيلي بقتل أكثر من ٧٥٠ فلسطينيا . ومازالت الانتفاضة تزداد تأججا بالمطالب السياسية التي لم تتحقق ، وبإنكار حقوق الإنسان الاساسية ، ونهب الموارد وتدمير المستوطنات ، واستمرار إغلاق المدارس والجامعات ، وغيرها من تدابير العقوبة الجماعية . إن هذه الحالة الخطيرة والكئيبة تؤكد الضرورة الملحة لكي تبذل الأطراف قصارى جهدها للتوصل الى تسوية تتفق عليها جميع الأطراف .

انقضى نحو ٢٣ عاما منذ اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي أرسى الأساس لإحلال سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . وترى حكومتي أن تلك المبادئ مازالت تصلح اليوم مثلما كانت عندئذ . وكما يعرف الجميع ، يؤكد القرار على عدم جواز اكتساب الاراضي بالحرب . ويؤكد القرار أيضا على ضرورة العمل من أجل التوصل الى تسوية عادلة ودائمة تمكن كل دولة في المنطقة من العيش في أمن داخل حدود معترف بها وبمنأى عن التهديد بالعدوان . ومازالت حكومة نيوزيلندا تؤيد التنفيذ العادل لذلك القرار وضرورة التوصل الى تسوية سلمية تجسد المبادئ الواردة فيه .

لذلك ، نرى أنه ينبغي على اسرائيل أن تنسحب من الاراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ . ونأسف لأنها لم تبد أي إشارة تدل على أنها ترغب في أن تفعل ذلك ، ولأن أنشطتها في الاراضي المحتلة ، مثل بناء المستوطنات ، تسير في الاتجاه العكسي تماما . إن الأنشطة التي تقوم بها اسرائيل هناك تثير الشك حول رغبتها في التفاوض على المبادئ التي قبلها المجتمع الدولي بأسره تقريبا كأساس لتسوية عادلة للنزاع . ولا يسع نيوزيلندا أن تقبل أو تعترف بضم اسرائيل للقدس الشرقية . ونظرا للدعاوى

المتضاربة حول هذه المدينة ، فإن الإجراءات التي تتخذها اسرائيل تشكل عقبة خطيرة أمام تحقيق سلم دائم .

ويلزم لاي حل منصف للنزاع الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته . وفي رأي حكومتي أن ذلك ينبغي أن يتضمن الحق في تقرير المصير ، والحق في إقامة دولة مستقلة تكون ملكا له ، إذا رغب هذا الشعب في ذلك . فالامر يرجع إلى الشعب الفلسطيني لتقرير السياق الذي تتم فيه التسوية السلمية الشاملة . وهذه هي المسالة السياسية الرئيسية التي يكمن فيها لب النزاع ، والتي تتطلب حلا سياسيا .

ما فتئت نيوزيلندا تسعى الى اتباع نهج منصف حيال النزاع العربي الاسرائيلي . ولذلك ترى نيوزيلندا أن أي تسوية يجب أن تعترف أيضا بسيادة اسرائيل واستقلالها وحقها في الحياة في سلم بمنأى عن أي تهديد خارجي . وللاسف ، لم تبرهن كل الدول في المنطقة على أنها تقبل ذلك الحق على نحو لا لبس فيه . ومن ناحية أخرى ، فإننا نرتاب في التدابير المتطرفة التي ما فتئت اسرائيل نفسها تتخذها لضمان أمنها ، فهذه التدابير تعد انتهاكا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الامن .

وفي هذا الصدد ، تحث نيوزيلندا اسرائيل باعتبارها دولة الاحتلال ، بأن تقبل سريان اتفاقية جنيف الرابعة قانونا ، وأن تطبق أحكامها بالكامل ، وأن تلتزم بقرار مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) . ولا يسعنا أن نقبل ممارسات اسرائيل لقمع الانتفاضة . ومما يثير القلق العميق لدى حكومتي ما تشير اليه التقارير عن الممارسات التي تخل بحقوق الانسان ، والعقوبات الجماعية وغيرها من الانشطة التي تمارس في الاراضي المحتلة .

وترى نيوزيلندا أن بمقدور الامم المتحدة أن تلعب دورا بناء في المساعدة لايجاد حل للنزاع . إن عقد مؤتمر سلم دولي تحت رعاية الامم المتحدة يضم الاطراف الرئيسية ، سيمهد السبيل نحو التوصل الى حل عادل وشامل . وينبغي أن يضم ذلك المؤتمر الممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية ، لانه لا يمكن التوصل الى حل دائم بدون اشتراك هذه المنظمة .

وتؤيد نيوزيلندا أيضا تمام التأييد جهود الأمين العام التي بذلها طوال العام الماضي استجابة للحالة في الأراضي المحتلة ، وكرد فعل للحادثة الخطيرة التي وقعت مؤخرا في القدس . ويزعجنا رفض اسرائيل قبول بعثة الأمين العام إلى المنطقة ، والتي نالت مصادقة مجلس الأمن .

تواصل حكومة بلادي البحث عن إشارات لحل سلمي لهذا النزاع يعترف بالمصالح المتبادلة للأطراف الرئيسية . وننتظر أيضا من اسرائيل أن تتوقف عن ممارساتها المثيرة للاشمئزاز في الأراضي المحتلة وأن تدرك أن رفاهها وأمنها في النهاية لا يمكن أن يضمنا إلا إذا تحقق السلم والعدالة للشعب الفلسطيني . ونيوزيلندا ستؤيد أية تدابير سلمية بناءة يتقدم بها أي من الطرفين للخروج من الجمود الخطر الحالي .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ظلت منطقة الشرق الأوسط اثناء هذا القرن من أكثر مناطق العالم اهتياجا . ومن دواعي الأسف الشديد ، أنه بسبب النزاعات التي لم تحل ، تستخدم الموارد الغنية لهذه المنطقة إلى حد كبير لأغراض عسكرية في حين ان احتياجات الشعوب ، التي تعيش في ضنك ومعاناة ، بقيت دون تلبية . ونتيجة لذلك ، فان الشرق الأوسط في حالة توتر تحمل في طياتها خطر انفجار كبير ومستمر .

ونظرا لقرب تركيا من هذه المنطقة ، فإن أمنها يتأثر مباشرة بالظروف السائدة في المنطقة . وعلى ضوء علاقاتنا التاريخية والسياسية والاقتصادية الوثيقة مع بلدان المنطقة ، فإن من الطبيعي أن ننظر إلى الحالة الراهنة بقلق شديد . ولنا مصلحة قوية في أن نرى السلم والعدالة يسودان في المنطقة ، ونحن على استعداد للعمل بنشاط لتأمين هذا الهدف ، بغض النظر عما يبدو من صعوبات .

لقد مضى ما يزيد على ٤٠ عاما منذ اعتمدت الجمعية العامة أول قرار لها يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي . وعلى مدى هذه الفترة ، بقيت الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين موضع اهتمام المجتمع الدولي المستمر . وعلى مدى السنين ، تمكنت الأمم المتحدة من وضع المبادئ التي ينبغي على أساسها إيجاد حل شامل وعادل ودائم . إلا أن جهود المجتمع الدولي ذهبت أدراج الرياح بسبب سياسات اسرائيل المتصلبة ، التي عرقلت البدء في عملية سلام فعالة في الشرق الأوسط .

إن تطورات العام الماضي وفرت للمجتمع الدولي فرصة أخرى ليعرب عن مشاعر الإحباط وعدم مقدرته على رؤية بارقة أمل لتسوية مبكرة لمشكلة الشرق الأوسط ، وفي

صلبها قضية فلسطين . والسياسة الايجابية التي تبنتها القيادة الفلسطينية عقب إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة لم تقابل بإماءة مماثلة من الجانب الاسرائيلي . ولم تستفد الحكومة الاسرائيلية من إعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة ومن إقرار المجلس الوطني الفلسطيني مبادئ الحل السلمي لقضية الشرق الاوسط على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

إن عدم وجود آلية مناسبة للمفاوضات كان من بين العقبات الرئيسية لمعالجة جوهر هذه القضية . وفي غياب الحوار ، تعمقت مشاعر الريبة ، مما أدى إلى خلق جو يفضي إلى استخدام عبارات طنانة غير مثمرة ، بل والاسوأ من ذلك ، إلى العنف . وعلى الرغم من هذه الحقيقة ، فإن السلطات الإسرائيلية غير قادرة على أن ترى أنه بإعلان قيام دولة فلسطينية يتوفر أخيرا لجميع أطراف النزاع مُحَاور جديد يتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية - محاور يحبذ التوصل إلى تسوية للقضية من خلال الطرق السلمية . واسرائيل ، بتضييعها لهذه الفرصة التاريخية ، مسؤولة عن الجمود الخطير الذي يعرقل عملية السلام . وتعليق الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية تطور مؤسف آخر يؤمل أن يكون ذا طبيعة مؤقتة فقط .

وتركيا تشعر بخيبة أمل شديدة لأن الجمود الحالي في عملية السلام لا يزال قائما . والامين العام يؤكد بحق في تقريره

"لا أملك ... إلا أن أشعر بالقلق لمرور وقت قيّم ولأن الاستعداد للتفاوض الذي كان موجودا آنذاك من شأنه أن يتآكل بفعل المرارة الناجمة عن الاحداث التي تقع في المنطقة" . (A/45/726 ، الفقرة ٣٦)

إن الوقت يجري بسرعة ويتعين بذل جهد كبير للتغلب على النكسات الاخيرة إذا كنا نبحث جديا عن السلام في المنطقة . وبهذه الروح نناشد اسرائيل مرة أخرى أن تعيد النظر في موقفها وأن تختار المصالحة بدلا من المجابهة ، ليتسنى أخيرا تحقيق السلام في الشرق الاوسط مما يمكن الجميع ، بما فيهم اسرائيل ، من التعايش في سلام واستقرار وأمن .

إن تركيا مقتنعة بأن حل هذه المشكلة لا بد وأن يقوم على أساس مفاوضات بين جميع الأطراف ، تجرى بنية حسنة في إطار مؤتمر دولي للسلام . وفي هذا الإطار ، نلاحظ بأمل وتفاؤل إشارة الأمين العام في تقريره إلى وجود :

"إجماع داخل مجلس الأمن على وجوب مواصلة الجهود بصفة عاجلة لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للحالة في الشرق الأوسط ... بجميع جوانبها" .

(المرجع نفسه ، الفقرة ٣٨)

وخلال العام قيد الاستعراض ، اقترن رفض اسرائيل لمبادرات السلام بسياسة القبضة الحديدية تجاه الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة . وتمادت السلطات الاسرائيلية في سياستها لقمع الانتفاضة الفلسطينية باستخدام تدابير قاسية بشكل متزايد . وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة يقدم وصفا مثيرا للجزع للأساليب الوحشية المستخدمة في قمع المتظاهرين والمضربين .

إن إبعاد الفلسطينيين والقيود المتزايدة على المؤسسات التعليمية وعلى المنظمات المعنية بالصحة والضمان الاجتماعي ، وكذلك المضايقات المستمرة ، ولدت ظروفا لا تطاق بالنسبة للشعب الفلسطيني . وبالرغم من معارضة المجتمع الدولي الشديدة ، وفي انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة ، تواصل اسرائيل إصرارها على سياستها الخاصة بإنشاء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

وقد أسفر الاستخدام العشوائي للعنف بهدف قمع الانتفاضة بأي ثمن كان عن وقوع عدد كبير من الضحايا ، وبلغ ذروته بالأحداث المأساوية الأخيرة التي وقعت عند المسجد الأقصى في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . وأدانت تركيا بشدة أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الاسرائيلية والتي أدت إلى وفاة ما يزيد على ٢٠ فلسطينيا وجرح عدد أكبر من ذلك بكثير ، ودعت إلى إنهاء جميع الممارسات القاسية الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين .

إن مستوى التوتر والعنف في الاراضي المحتلة برهن مرة أخرى على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لحماية الفلسطينيين . وفي هذا الصدد ، فإن الحساسية التي أبداها مجلس الامن باعتماد القرارين ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) ، مع تأكيدهما على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . هي خطوة أولى في هذا الاتجاه تلقى الترحيب .

لقد دعت تركيا باستمرار إلى تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، الذين عانوا معاناة لا توصف لما يزيد على أربعة عقود . ونحن نشعر أن من واجبنا ، وذلك كما فعلنا أثناء المناقشة الاخيرة لهذه القضية في مجلس الامن ، تقديم دعمنا النشط لجميع الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من هذه المعاناة اللاإنسانية ، على أن يكون مفهوما أن التدابير التي تعتمد لتحقيق هذه الغاية لا يمكن أن تكون بديلا لحل سياسي لقضية فلسطين . وفي هذا السياق نتفق تماما مع الامين العام حيث يشير في تقريره (S/21929 ، والاضافة ١) إلى أن تطبيق تدابير عملية لحماية الفلسطينيين لن تنهي الصراع بين الاسرائيليين والفلسطينيين ، الذي هو في الحقيقة صراع سياسي بطبيعته .

وتركيا تتمسك برأيها في أن الحل الدائم والمنصف لقضية فلسطين يعتمد على انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحق الفلسطينيين غير القابل للتصرف ، والاعتراف بحق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

أود أن أنهي بياني بالإشارة بإيجاز إلى الحالة في لبنان . إن تركيا تتابع باهتمام شديد التطورات في ذلك البلد . وتؤيد جميع الجهود الرامية إلى إعادة النظام الدستوري إلى لبنان . عن طريق التصالح الوطني وبما يتمشى مع مبدأ الحفاظ على السلامة الإقليمية للبلد واستقلاله وسيادته . وقد رحبنا باتفاق الطائف بوصفه خطوة إيجابية في هذا السبيل .

وأملنا الوطيد أن ينفذ ذلك الاتفاق تنفيذا كاملا في وقت مبكر ليتسنى استعادة السلم والاستقرار إلى ذلك البلد الذي مزقته الحرب . ونحن نرى أن التغيرات الاخيرة التي طرأت على المسرح السياسي اللبناني وإخراج الميليشيات من بيروت خطوات إيجابية . ويحدونا الأمل أن تسهم هذه التطورات في استعادة السيادة والوحدة والسلامة الإقليمية للبنان ، وأن تسهم في المصالحة الوطنية في ذلك البلد .

السيد تورنود (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تغيرت الحالة على نحو مأساوي في منطقة الشرق الأوسط منذ المناقشة العامة التي جرت في العام الماضي بشأنها . وبعد أن كان هناك صراع واحد ، يوجد الآن صراعان : الصراع العربي الإسرائيلي الطويل الأمد ، وأزمة جديدة بالغة الخطورة غير متوقعة في منطقة الخليج الفارسي حيث جرى احتلال عضو مستقل في الأمم المتحدة من جانب جار له . وقد اتخذ مجلس الأمن خطوات هامة وفقا لأحكام الباب السابع من الميثاق بغية ضمان انسحاب العراق من الكويت . ونحن نؤيد تمام التأييد هذه الخطوات الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية مبكرة للأزمة الخطيرة .

ولقد تلقينا بارتياح الأنباء التي تفيد بأن الرعايا الأجانب الموجودين في العراق وفي الكويت المحتلة على غير إرادتهم ، سيسمح لهم بأن يغادروا بحرية . وهذه خطوة في الاتجاه السليم .

ولئن كانت الأزمة الناجمة عن الغزو العراقي قد حظيت في الأشهر الأخيرة باهتمام كبير من جانب المجتمع الدولي ، فإن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الحاد يجب ألا ينسى ببساطة أو أن يطرح جانبا . إن المناورات السياسية ، أو تشدد المحتل الجديد في المنطقة ، ينبغي ألا يدفعنا إلى التخلي عن البحث عن وسائل لتخفيف حدة الصراع العربي الإسرائيلي . وأنوي التركيز الآن على هذا الصراع .

يؤسفنا أن نلاحظ أن ما كان متصورا منذ عامين كبداية لعملية توفيق بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد وصل إلى حالة توقف . ولا تجرى حاليا أية عملية سلام قابلة للتطبيق ، ولا تبدو أية علامات على القيام بمحاولات جادة لإيجاد تسوية سياسية . إن الأزمة بشأن الكويت قد تلقي بظلالها على احتمالات السلم في الصراع العربي الإسرائيلي ، ولكنها لا تجعل التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي أقل ضرورة أو أقل إلحاحا .

إن الحالة العامة في الاراضي التي تحتلها إسرائيل تتفاقم على نحو مستمر . والاحداث التي جرت في القدس بتاريخ ٨ تشرين الاول/اكتوبر ، ودائرة العنف التي تبعت ذلك تذكرنا مرة أخرى ، على نحو مأساوي ، بالحالة التي لا يمكن تحملها والتي يعاني منها الفلسطينيون في الاراضي المحتلة . وفي الوقت نفسه تزداد حدة التوتر نتيجة لاستمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية في تلك الاراضي . وكل هذه التطورات تتطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات لترتيب مراقبة وحماية المدنيين الفلسطينيين فضلا عن معالجة المشكلة السياسية الكامنة وراء ذلك على نحو جاد .

وما برحت فنلندا تؤكد دائما أنه من الضروري لبدء عملية سلام ، أن تجرى اتصالات بين الإسرائيليين والفلسطينيين لإجراء حوار بين الطرفين . وينبغي عمل الكثير لخلق إحساس بالثقة والاحترام المتبادلين . وتحقيقا لهذه الغاية فإن الاحترام الكامل من جانب إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة أمر بالغ الاهمية . وينبغي وقف دورة العنف غير المعقولة .

إننا نرى أن المفاوضات بين الاطراف المعنية يمكن أن تتم على أفضل نحو في شكل مؤتمر دولي للسلم تحت إشراف الامم المتحدة ، تشارك فيه جميع الاطراف المعنية والاعضاء الدائمون في مجلس الامن . وهذا يفترض مقدما حق الفلسطينيين ، ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها أهم ممثل للشعب الفلسطيني ، في المشاركة في المفاوضات بشأن مستقبلهم .

إن المبادئ المقبولة عالميا للتسوية السلمية للمنازعات معروفة تماما : فحيازة الاراضي بالقوة أمر غير جائز ومن ثم يجب على إسرائيل أن تنسحب من الاراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ . والتسوية الشاملة والعادلة الدائمة لا يمكن أن تقوم إلا على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بما يحفظ حق كل دول المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، في العيش داخل حدود آمنة . كذلك يجب احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير .

وفي منطقة الشرق الأوسط المضطربة بدأت علامات الأمل تظهر في لبنان أخيرا . ونحن نرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة التي حدثت هناك ونحث جميع الأطراف على أن تتوخى في تصرفاتها ضبط النفس وتقدير المسؤولية حتى لا تدمر الأسس الهشة للسلام والاستقرار . إن عملية صيانة استقلال لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية يجب أن تستمر دون عوائق ، حتى تستكمل هذه العملية .

لقد شهد المجتمع الدولي سلسلة من التغيرات الإيجابية في السنوات الأخيرة . وسجل الحكمة السياسية التي أبديت يثير الاعجاب . وينبغي ألا تستثنى منطقة الشرق الأوسط من ذلك ، لأنها تفرض تحديا ضخما لبلدان المنطقة وللمجتمع الدولي وللأمم المتحدة وبالتالي لا بد من تناولها على نحو جاد .

لقد أثيرت حجة مفادها أن المجتمع الدولي ممثلا في مختلف أجهزة الأمم المتحدة ، لا يتمتع بثقة طرف رئيسي . ودعوني أشير فقط إلى شيء واحد ، فالثقة دائما طريق ذو اتجاهين ، والكلمات العنيفة يرد عليها عادة بكلمات عنيفة .

إن وجود الأمم المتحدة في الشرق الأوسط متعدد الجوانب . فهناك ثلاث عمليات لصيانة السلم في المنطقة ترمي إلى تعزيز الاستقرار لإعطاء فرصة للسلام . كذلك فإن أجهزة عديدة هامة تابعة للأمم المتحدة ، تشارك هناك في عمل يتم له طبيعة إنسانية في المقام الأول . وعملية السلام ذاتها تتطلب إرادة سياسية قوية كما تتطلب مشاركة جميع الأطراف الرئيسية المعنية . ومع ذلك فإننا نشعر أنه ينبغي الاستفادة على نحو كامل من الامكانيات الهائلة لاشتراك الأمم المتحدة في عملية السلم .

إن السجل الخاص بمشاركة الأمم المتحدة في مناطق الصراعات الأخرى سجل مقنع . فقد استكملت بنجاح عمليات سلام كثيرة أو يجرى استكمالها في أماكن أخرى . وتم التوفيق بين مصالح متصارعة مختلفة ، وذلك لخدمة أهم المصالح بالنسبة للجميع : وهي التسوية السلمية . وفي رأينا ، يمكن أن يكون هذا نموذجا يحتذى من الصراع العربي الإسرائيلي أيضا . وينبغي للأطراف المعنية وللمجتمع الدولي أيضا ، أن تكثف جهودها من أجل تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الأوسط .

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد خلقت التغيرات الايجابية الهامة التي طرأت خلال السنة المنصرمة ، ظروفا مؤاتية لتسوية الأزمات الاقليمية ، وتهدئة بؤر التوتر في العالم . إن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب ، وبزوغ عهد دولي جديد أتاحا للأمم المتحدة النهوض بدور أهم وأنشط في عملية السلم . والواقع ، إنه يمكننا أن نلاحظ بارتياح أن معظم الأزمات الاقليمية المدرجة في جدول أعمال منظمتنا في سبيلها الآن الى الحل السلمي التفاوضي .

ولذا ، فمن دواعي الأسف الشديد ، أن هذا المناخ الايجابي لم يشمل بعد الشرق الأوسط حيث لاتزال الأوضاع تنذر بالخطر ، وتثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي بأسره . ونحن نلاحظ أنه ، في حين انهارت في أوروبا جدران الانقسام الايديولوجي والعسكري العقيم ، وبدأت الثقة المتزايدة والتعاون المتنامي يحلان محل مشاعر العداء والتعصب التي كانت من سمات فترة الحرب الباردة ، لاتزال موجات العنف تجتاح منطقة الشرق الأوسط ، وتقيم التوترات الجديدة الناشئة عن عدوان العراق على الكويت عقبات جديدة على طريق السعي الى ايجاد تسوية عادلة للصراع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية .

إن المجر على اقتناع راسخ بأنه لا يمكن حل المسائل المتصلة بأزمة الشرق الأوسط إلا بالوسائل السلمية ، ومن خلال المفاوضات . وهذا هو الدرس المستفاد من أحداث تلك الأزمة الممتدة عبر عدة عقود من الزمان ، وذلك إن كانت هناك دروس تستخلص . بل أن أزمة الخليج لا يمكنها أن تمنع المجتمع الدولي من أن يظل عاكفا على هذا الصراع الاسرائيلي العربي الفريد ، الذي يقاوم فيما يبدو انقضاض عصر تسوده نزعة أقوى الى التصالح والتعاون ، وذلك بغية استهلال عملية سياسية فعالة تستهدف اقرار سلم عادل ، وشامل ودائم ، طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

بيد أننا شهدنا فيما مضى أحداثا بثت الأمل في امكانية ازالة الجمود الذي يكتنف الشرق الأوسط منذ سنوات طويلة . وفي هذا الصدد ، تجدر الاشارة الى قبول المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ،

وكذا نبذ منظمة التحرير الفلسطينية للارهاب ، وهما بادرتان بشرتا آنذاك بامكانية تيسير بدء عملية التسوية . وأذكّر أيضا بالاقتراح الاسرائيلي بإجراء انتخابات في الاراضي المحتلة ، والحوار المباشر الذي بدأ بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وكذا المقترحات الداعية الى بدء حوار بين الاطراف المعنية المباشرة ولقد اعتبرت حكومات عديدة ، من بينها حكومة بلادي ، أن جميع تلك المبادرات التي أشرت اليها لتوي ، اسهامات ممكنة في اشاعة مناخ من الثقة في المنطقة ، كان من شأنه أن يفضي في نهاية المطاف الى دفع عملية السلم التي طال انتظارها ، تحقيقا لصالح الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي اللذين عانيا كثيرا من صروف الدهر التي عصفت بالمنطقة .

ولكن الواقع ، لم يدعم للاسف ، تلك التوقعات المفعمة بالامل ، فالجهود الرامية الى اقامة حوار اسرائيلي - فلسطيني وصلت ، في بداية السنة الحالية ، الى طريق مسدود ، وعلقت المحادثات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية . وما برحت الحالة في الاراضي المحتلة تتردى ، مما حمل مجلس الامن على الالتفات بصورة متزايدة الى المسائل المتعلقة بأمن الشعب الفلسطيني وحمايته ، وبخاصة إثر الحوادث الخطيرة والفاجعة التي وقعت في القدس ، في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ولاتزال آفاق التسوية مبهمة ، ولاتزال القضية الفلسطينية بغير حل ، ولايزال احتلال اسرائيل للاراضي العربية والفلسطينية مستمرا ، شأنه شأن انتفاضة الشعب الفلسطيني على ذلك الاحتلال . وتشكل تدابير ضم الاراضي والحالة السائدة في جنوب لبنان مصادر اضافية للتوتر وعدم الاستقرار ، مما يستلزم اضطلاع الامم المتحدة بعملية واسعة النطاق لحفظ السلم في المنطقة . وإننا نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن عرفاننا لافراد القوات الدولية التي تخدم قضية السلم في المنطقة ولنؤكد مجددا تأييدنا لقوات صيانة السلم تلك التابعة للامم المتحدة .

إن هنغاريا ، بحكم قرب موقعها الجغرافي من منطقة الشرق الاوسط وروابطها التاريخية مع شعوب وأمم تلك المنطقة ، تهتم اهتماما صادقا بإيجاد تسوية عاجلة

وسلمية لنزاع الشرق الاوسط . ونهجنا في معالجة المشاكل المعقدة والحساسيات الكثيرة في تلك المنطقة من العالم إنما ينبع من رغبتنا في النهوض بالثقة بين الاطراف ، والاسهام في تخفيف حدة التوتر في المنطقة .

وتؤيد هنغاريا تأييدا كاملا ايجاد تسوية عادلة للنزاع الاسرائيلي - العربي وللقضية الفلسطينية استنادا الى قرارات مجلس الامن ذات الصلة . وفي هذا السياق ، أود أيضا ، أن أعرب عن تأييدنا لفكرة عقد مؤتمر سلام دولي ، في وقت مناسب ، وتحت اشراف الامم المتحدة ، على أن يشارك فيه الاعضاء الدائمون في مجلس الامن ، وجميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وفي اعتقادنا أن تسوية النزاع لابد أن تنبني على المبادئ التي أقرها المجتمع الدولي ، ألا وهي حق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الوجود داخل حدود آمنة ، ومضمونة ، ومعترف بها ، طبقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وحق جميع شعوب المنطقة في العدل الذي يشتمل على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، ومن بينها حقه في تقرير المصير وحقوقه السياسية .

إن هنغاريا على بينة تامة من مدى تعقد الحالة في الشرق الاوسط ، وترى أن تجاوزا وظلما جديدا قد ارتكب حيال الشعب الفلسطيني وسائر شعوب المنطقة من جراء الغزو الذي تعرضت له الكويت من جارها في الشمال ، وذلك الغزو زاد من تأخر وصعوبة السعي الى ايجاد الوسائل المناسبة لتسوية الصراع الاسرائيلي - العربي ، وتسوية المشكلة التي يعد حلها شرطا جوهريا لانهاء ذلك الصراع ، أي القضية الفلسطينية . وبالنسبة لهنغاريا ، وهي بلد صغير ، كان وسيظل ، صون وتطبيق القانون والشرعية الدوليين في العلاقات بين الدول من الاعتبارات الحيوية . ولذا ، أدانت الحكومة الهنغارية بلا توان ، العدوان العراقي على الكويت ، وأكدت تأييدها الكامل لقرارات مجلس الامن الرامية الى تصفية العدوان وآثاره ، ومن بينها ، القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) الذي يعطي العراق ، كعلامة على حسن النية ، فرصة أخيرة حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، للامتثال للقرارات السابقة على الوجه الاكمل .

وإذ تعرب هنغاريا عن أملها في أن يغتنم العراق تلك الفرصة ، تود أن تعلن إنها تقر تماما ذلك القرار الاخير الصادر عن المجلس والذي يجيز استخدام جميع الوسائل الضرورية لكفالة احترام قرارات مجلس الامن وتطبيقها ، واستعادة السلم والامن الدوليين في المنطقة .

يبقى لنا بالكاد حوالي خمسة أسابيع لتُحترم ارادة المجتمع الدولي بالكامل . ونود أن نقول من فوق هذه المنصة إن أي حل لأزمة الخليج لا يمكن أن يأتي من خارج الاطار الذي حدده مجلس الامن على وجه الدقة . ولا يمكن القول بأن هذا الموقف متعنت أو غير مرن . فلاكثر من أربعة أشهر تستخدم الامم المتحدة عبارات تهدف ببساطة فقط الى جعل العراق يستمع الى صوت العقل ، وتوضيح مدى خطورة العمل الذي تقوم به بغداد ، وبيان مشاعر الاستفزاز التي يشعر بها المجتمع الدولي ازاء هذا التحدي ، وإلى أن تستبعد من الممارسات الدولية هذه الاعمال الاجرامية التي تجل عن الوصف ، والتي تهدف فقط الى أن تُمحي من على وجه الارض دولة مستقلة ذات سيادة عضو في الامم المتحدة ، ومع أن هذا كرر مرات عديدة مؤخرا ، فإن الواقع هو أنه مادامت هذه الازمة مستمرة بل حتى بعد أن تمر ، هناك شيء يستحق أن نذكر به : أن ما يجعل هذا الامر أكثر فظاعة على وجه الخصوص أن قانون الغاب طبقه بلد عربي على بلد عربي آخر .

وأود أن أضيف أيضا أن اشارات بغداد المتكررة الى التاريخ حول الحدود السابقة ، ووجود أو عدم وجود بعض الكيانات الاقليمية لتبرير العدوان ، وتطويق العراق للكويت في قبضها المميت لها ، إشارات كريهة بالنسبة لنا في هنغاريا على وجه الخصوص . لاننا ، بسبب الحكمة التي اكتسبناها من تجربتنا التاريخية ، نرفض أية محاولة في أوروبا أو في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر لتغيير الحدود أو الهياكل القائمة لدولة ما بالقوة . ونعتقد أن أي شخص له دراية بالتاريخ المعاصر لهنغاريا سيقدر القوة المعنوية وراء هذا الموقف الذي لا لبس فيه ، والذي عقدنا العزم على مواصلة اتخاذه في التعبئة الدولية ضد العدوان .

إن هنغاريا على استعداد للمشاركة في حدود امكانياتها في أداء المهام التي يتوخاها قرار مجلس الامن ٦٧٨ (١٩٩٠) . ونحن ندرك أن عزمنا هذا وحده لن يحقق الكثير . ومن المحتمل أن ذلك كان شعور الكويتيين أمام الغزو . بيد أننا - شأننا شأن أصدقائنا الكويتيين نعلم أننا لسنا وحدنا الراغبين في استتباب النظام المتحضر في العالم الذي تمزقه مشاكل عديدة . ولا أعتقد أن أي بلد من البلدان التي تشكل

الامم المتحدة ، على استعداد حقيقة للتضحية بالمبادئ التي تقوم عليها الحياة الدولية ، وبوجود وكيان أعضاء مجتمع الامم على حد سواء .

إن الاسابيع الخمسة المتبقية قبل منتصف كانون الثاني/يناير تتيح الفرصة ، ليس للمغامرات والمناورات السرية والصفقات والتعويضات بشأن الامور المبدئية ، وإنما للمناقشات الصادقة حول ما يتخذ لإعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ . ليس هذا إنذارا ، لا ، إنه ببساطة إحقاق للحق وإدراك لما حدث على مدى اشهر طويلة في الخليج . وإذا ما فعلنا غير ذلك فإن مصيرنا سوف يكون الهلاك . إن الانظار موجهة الى المنطقة ونود أن نتجنب أسوأ الاحتمالات ولكن ليس باي ثمن . ونأمل ان يسود صوت الحق في بغداد وأن تتزايد دلالات الاعتدال والواقعية في العراق ، وأن نستخلص جميعا الدروس الضرورية من هذه الاحداث المتفجرة التي دفعت بنا الى حافة الهاوية . ينبغي إنهاء العدوان وآثاره . هذه هي الرسالة الواضحة والبسيطة التي يجب أن تنقل الى ضفاف نهر دجلة .

إن اللجوء الى العنف والقوة ، ليس من شأنه سوى الابتعاد بنا عن تسوية النزاع الاسرائيلي - العربي وقضية فلسطين . إنه ، بدلا من أن يؤدي الى تهدئة الامور ، فإن كل ما يفعله هو أن يؤجج الاحقاد والريبة المتبادلة ، وأن يلهب المشاعر . ولن يمكن التوصل الى حل حقيقي ودائم إلا من خلال عملية سياسية ودبلوماسية دقيقة ينبغي للامم المتحدة أن تقوم فيها بدور نشط . وإن بلدي يعتقد أن جهود مجلس الامن والامين العام تمثل عوامل بالغة الاهمية للقضاء على المواجهة والعداءات والريبة ، ولتهيئة احترام متبادل وبنّاء وقدرٍ ما من الثقة بين الاطراف . وإذا ما كان لهذا الهدف أن يتحقق ، يجب للاطراف انفسها أن تبذل الجهود اللازمة ، وأن تضع نُهُجا جديدة أكثر مرونة ، وأن تتخلى عن التحيز والافكار النمطية . إن الظروف الدولية مؤاتية بصفة عامة لان تقوم الاطراف في النزاع لهذا العمل . ويجب ألا يحول أي شيء - ولا حتى الاحداث في الخليج - دون بذل المجتمع الدولي قصارى جهده لتسهيل العمليات التي قد تؤدي الى حل منصف للازمة في الشرق الاوسط .

السيد عدنان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شهدنا في الاشهر القليلة المنصرمة الامم المتحدة وهي تحرز تقدما طيبا في مواجهة المشاكل ، كما حدث في حالة خطتي السلم في ناميبيا وكمبوديا . إن وحدة المجلس وعزمه في التصدي لغزو العراق واحتلاله للكويت جددا مرة أخرى الإيمان بإحياء مفهوم الامن الجماعي وقدرة الامم المتحدة على أن ترقى الى مستوى توقعات مؤسسيها باعتبارها الحارس الساهر على السلم والامن الدوليين . ولسوء الحظ ، رغم جهود الامم المتحدة ومبادرات أخرى ، فإن الحالة في الشرق الاوسط لا تزال في مقدمة جدول أعمالنا . لقد انقضى أكثر من أربعة عقود الآن ، ومع ذلك فإن الصراع العربي/الاسرائيلي لا يزال مستعصيا على الحل كما كان دائما والاتجاهات الاخيرة التي أدت الى حدوث تطورات تبشر بالامل صوب حل نزاعات أخرى لم تترك أثرها على مشاكل الشرق الاوسط . وبدلا من ذلك ، فإن الآثار المتزايدة أبرزت عناد اسرائيل وازدراءها للقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة .

إن الامين العام يذكر في تقريره عن أعمال المنظمة ، أنه :

"لايزال الشرق الاوسط ككل أكثر مناطق العالم تفجرا في الوقت الراهن ، فالمظالم الطويلة الامد ، التي اشتدت حدتها لسنوات ، وزادها سوءا سباق تسلح متصاعد في المنطقة ، تسببت في وجود ترسانة مهلكة من أسلحة الدمار الشامل . وفي الاجل الطويل ، لن يحل سلام دائم في الشرق الاوسط إلا عندما تحكم مبادئ القانون الدولي العلاقات بين الدول ، وتحل المنازعات بالوسائل السلمية ، وتتحقق آمال المحرومين من حقوقهم ، ويتوطد أمن المنطقة والترتيبات الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار شواغل جميع الاطراف في المنطقة" . (A/45/1 ، ص ١٣)

لا يزال الواضع متفجرا ولا تزال مشكلة فلسطين القائمة منذ وقت طويل هي جوهر النزاع في الشرق الاوسط . وإن إحلال سلم شامل عادل ودائم في المنطقة لن يتحقق دون الممارسة الكاملة للشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ودون انسحاب اسرائيل الكامل على الفور ودون قيد أو شرط من جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، وغيرها من الاراضي العربية المحتلة .

وينبغي أن تدرك إسرائيل بالتالي أن عليها أن تحدث تغييرا جذريا في سياستها وأن تعمل بشكل جاد في سبيل تحقيق هذه الاهداف ، وخاصة مع استعداد الفلسطينيين لتحسين احتمالات التوصل إلى حل سلمي للمشكلة . ويتعين على إسرائيل في الوقت ذاته أن تكف عن انتهاكاتها لاتفاقية جنيف الرابعة وعن سياستها الرامية إلى تغيير التركيب السكاني للاراضي المحتلة .

إن المؤتمر الوطني الفلسطيني ، في دورته التاسعة عشرة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، اعترف بشجاعة بقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وقد أتاح ذلك فرصة جديدة للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع . ومن المؤسف أن إسرائيل تعاند حتى الآن وتواصل إنتهاج سياسة القبضة الحديدية في الاراضي الفلسطينية وسائر الاراضي العربية المحتلة ؛ وتستمر في عرقلة الجهود الدولية المبذولة لإقرار السلم في الشرق الاوسط . كما أنها تواصل احتلال جنوب لبنان وتشن هجمات على الاراضي اللبنانية دون مراعاة للإصابات بين المدنيين ولسلامة الاراضي اللبنانية . وهذا الاحتلال يحول دون ممارسة حكومة لبنان الشرعية بفعالية لحقها كدولة موحدة ذات سيادة . وقد استطاعت إسرائيل أن تتجاهل القانون الدولي بسبب عدم قدرة بعض الاعضاء الدائمين في مجلس الامن أو عدم رغبتهم في إبداء الحزم والإنصاف بما يخدم المصالح العليا لجميع دول المنطقة .

إن التدهور المستمر للوضع في الشرق الاوسط إنما يرجع إلى السياسات المتشددة والتوسعية التي تنتهجها إسرائيل . وهي تعتمد على قوتها العسكرية التي تستخدمها في الاعتداء على الاراضي الفلسطينية والعربية واحتلالها . ويتمثل الهدف الرئيسي لسياسات إسرائيل في مواصلة حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف ، أي حقه في تقرير مصيره وفي إقامة دولته المستقلة . واقترن الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للاراضي الفلسطينية ، طوال ما يزيد على ٢٣ عاما ، بسياسات وممارسات تستهدف سحق الآمال الفلسطينية وتصفية الهوية الفلسطينية . وقد رفضت إسرائيل بازدراء كل مبادرة سلمية تتيح تسوية شاملة ودائمة للصراع .

وفي مواجهة موقف إسرائيل المتشدد ، لم يجد الفلسطينيون بديلا عن شن الانتفاضة التي ستدخل عامها الرابع في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وستستمر هذه الانتفاضة طالما ظلت إسرائيل ترفض التخلي عن تدابيرها القاسية والظالمة وتتمسك بسياسات الاعتقال الجماعي والترحيل ومصادرة الممتلكات وهدم المنازل وإنشاء المستوطنات اليهودية غير المشروعة . وعلى إسرائيل أن تدرك أن الفلسطينيين ، لن يخضعوا لهذه التدابير القمعية ، كما أثبتوا ذلك بشجاعة ، وعليها أن تدرك أيضا أن إنهاء الانتفاضة لن يتأتى بالتمادي في القمع وإنما بقيامها بنفسها بإزالة أسباب شكاوى الفلسطينيين وتداركها أوجه الظلم الواقع عليهم .

وتشارك ماليزيا المجتمع الدولي في إدانة السياسات الوحشية التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والتي تمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الأساسية ولاتفاقية جنيف الرابعة .

وتود ماليزيا أيضا أن تؤكد من جديد دعوتها إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وجميع أطراف الصراع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى . وينبغي أن يخول المؤتمر سلطة كاملة من أجل التوصل الى حل شامل وعادل يقوم على أساس انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، ومن بقية الأراضي العربية المحتلة . ويجب أن يعيد المؤتمر حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، طبقا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بقضية فلسطين والوضع في الشرق الأوسط . وماليزيا تؤيد تماما الجهود التي يبذلها الأمين العام لعقد المؤتمر الذي يلقى تأييدا ساحقا من المجتمع الدولي . وتناشد إسرائيل ومن يدعمون ممارساتها أن يبدوا المساعدة والتعاون الكاملين للأمين العام بما يتيح عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في وقت مبكر .

السيد مكاوي (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني ، إذ اخاطبكم للمرة الاولى بوصفكم رئيسا للجمعية العامة ، أود أن أهنئكم على الاسلوب المثالي الذي اتبعتموه في توجيه أعمالنا . وأتمنى لكم بالغ النجاح فيما تبذلونه من جهود في توجيه الجمعية العامة في هذا الظرف بعينه ، الذي سيتضح فيما بعد أنه خط فاصل في مصير السلام في الشرق الاوسط . كما أود أن أشكر الامين العام لمضمون وموضوعية تقريره المتعلق بالبند ٣٥ من جدول الاعمال ، والوارد في الوثيقة A/45/726 ، المؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وللآراء التي أعرب عنها في هذا التقرير .

إن تحرك الامم المتحدة أو تراخيها سيكون له الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، تأثير عميق على الشرق الاوسط . وعلى المجتمع الدولي أن يثبت قدرته على التنبؤ بمجرى الاحداث التي أوشكت أن تتكشف .

ويجب أن تحشد الجهود بالكامل في دورة الجمعية العامة هذه لتحقيق أهداف الدورات السابقة بشكل نهائي . وفي العام الماضي ، أكدت منظمتنا الدولية من جديد ، في الفقرة ١ من القرار ٤٣/٤٤ الحاجة

"للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي ، وقضية فلسطين هي جوهره" ،

كما دعت من جديد إلى

"عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط" .

وأكدت الجمعية من جديد أن على إسرائيل أن تنسحب من الارض الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، وأن تقوم بتصفية مستوطناتها في هذه الاراضي .

واسمحوا لي أن أنتهز هذه المناسبة لكي أشير إلى أنه رغم الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان ، فقد طرأ مؤخرا ما يدعو إلى تفاؤل اللبنانيين إلى حد ما . إذ تمكنت حكومة لبنان في الشهر الماضي من إعادة توحيد الجيش وبسط سيطرتها على العاصمة بعد

صراع دام خمسة عشر عاما . ونجحت الحكومة المركزية في إقامة بيروت الكبرى الخالية من جميع الميليشيات ، وتعتزم ، كخطوة مقبلة ، أن تبسط سيطرتها على سائر الاراضي اللبنانية ، بما في ذلك جنوب لبنان .

ونظرا لهذا التطور الإيجابي المفاجئ ، يشعر بلدي بالإمتنان الشديد للجنة الثلاثية العربية العليا للجهود التي بذلتها في العام الماضي في مدينة الطائف ، والتي ساعدت في وضع وثيقة الوفاق الوطني . وهذه الوثيقة التي حظيت بتأييد كامل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية قد أكدها مجلس الأمن في عدة مناسبات ، بوصفها النهج السليم الوحيد لإعادة توحيد لبنان وإقرار السلم فيه .

الواقع أن بلدي لديه الكثير ممايستوجب الشكر ، ولكننا ما زلنا محرومين من تحقيق سعادتنا بالكامل . فمنذ ١٢ عاما ما زالت إسرائيل تحتل جنوبي لبنان ، منتهكة بذلك قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الذي يطالب بالانسحاب الفوري لقوات إسرائيل من جميع الاراضي اللبنانية . وفي أعقاب إعلان الحكومة المركزية عن خطتها لممارسة السيطرة الكاملة على بيروت الكبرى وتحريرها من جميع الجيوش والميليشيات ، أعلنت إسرائيل رفضها بعناد للانسحاب من جنوب لبنان وعن نيتها في إدامة احتلالها . واقتبس مما قاله وزير الدفاع الإسرائيلي ، موشي أرينز ، على نحو ما نشر في جريدة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ :

"إن إسرائيل لن تسمح للحكومة اللبنانية بأن تستعيد السيطرة على المنطقة التي يُطالب الإسرائيليون بأن تكون 'منطقة أمنية' في الجنوب اللبناني ... فالدفاع عن حدود إسرائيل الشمالية يرتكز على سيطرة إسرائيل وجيش لبنان الجنوبي على المنطقة الامنية وعلى منطقة جيزين" .

وما كان بوسع إسرائيل أن تفعل أكثر مما فعلت ، فيما عدا اجتياح المزيد من اراضي بلدي أو شن حرب شاملة أخرى كما فعلت في عام ١٩٨٢ ، لتقويض الكيان السياسي اللبناني الذي عاد إلى حيز الوجود أو لتقليص دائرة نفوذه في المنطقة الجنوبية . ولا بد من تحليل تهديدها بسبب مضمونه البيّن ، وهو الطمع في جنوب لبنان ومياهه الإقليمية ، ومضمونه الخفي هو ، كما يتضح من توقيت الإعلان الإسرائيلي ، الرغبة في زعزعة استقرار لبنان مما يسهل بالتالي ضم إسرائيل لمنطقة الجنوب اللبناني .

ولابد من تحليل دوافع إسرائيل أيضا في ضوء حلمها في التوسع لخلق "إسرائيل الكبرى" . وبينما نتوقع وصول ٤٠٠ ٠٠٠ مهاجر سوفياتي وغيرهم من المهاجرين ، في العام القادم ، فإنها لم تتمكن من استيعاب سوى جزء من أولئك المهاجرين يربو على ١٥٠ ٠٠٠ هم الذين وصلوا هذا العام . وهناك وثائق دقيقة عن وجود مدن مخيمات في إسرائيل وعن وجود نقص في الإسكان وفي الوظائف ، وبالتالي فإن سياستها حتى الآن هي التخفيف من هذه الندرة بخلق مساكن وفرص عمل خارج إسرائيل في فلسطين المحتلة والاراضي السورية .

وفي ضوء تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي الاخير ، فإن لبنان لديها سبب قوى لخشيتها من أن يكون أقليمها الجنوبي هو التالي في التعرض لانقضاض المستوطنين اليهود المدججين بالسلاح . فالإسرائيليون قد شكلوا فعلا جيشهم ، وأقاموا مصارفهم وسجونهم وشبكة مواصلاتهم واتصالاتهم وغيرها من المؤسسات في جنوب لبنان ، وليس عليهم الآن سوى أن يدشنوا الأراضي اللبنانية بالمستوطنين والناس . ولذلك حري بنا أن نصف سياسة إسرائيل في مواجهة جيرانها بأنها "غزو للفضاء الحي" .

وفي الجلسة العامة الرابعة والاربعين ، أكدت هذه الجمعية من جديد التزامها بتحقيق السلم في الشرق الأوسط باتخاذها لاربعة قرارات بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط - وهذه القرارات دعت مرة أخرى إلى انسحاب إسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ومنها القدس ، ومن الاراضي العربية المحتلة الاخرى بما فيها الجولان السورية وجنوبي لبنان .

ومن الواضح لمعظم أعضاء الجمعية ، أن تحقيق ذلك الانسحاب شرط ضروري لإحلال السلام ، ولكن ممثل إسرائيل الدائم في بيانه أمام الجمعية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، قدم وجهة نظر أخرى مفادها أن لب النزاع العربي الإسرائيل يتمثل في رفض العالم العربي الاتفاق على حق إسرائيل في الوجود .

لكن هناك عدة حقائق تثبت خطأ هذا المنطق السلبي الذي يعبر بدقة عن التركيب العقلي الإسرائيلي ، أولا ، إن إسرائيل تقلل من سلطة ودور الامم المتحدة بوصفها حصن القانون الدولي وحامية السلامة الإقليمية . وثانيا أن هذا المنطق يتجاهل حقيقة أن جميع جيران إسرائيل يريدون السلام ، بما فيهم لبنان ، التي تؤكد من جديد التزامها باتفاق الهدنة العام الموقع عام ١٩٤٩ . وثالثا ، في مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، فإن قيادة الانتفاضة النبيلة المجيدة - منظمة التحرير الفلسطينية - اعترفت اعترافا صريحا بحق إسرائيل في الوجود . رابعا ، إن الأردن - جارة إسرائيل من الشمال الشرقي والجنوب الشرقي - حافظت على حدود سلمية مع إسرائيل على مدى عقود ، والتزمت بقراري مجلس الامن ٢٤٢

(١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين يضمنان حق جميع دول المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . وخامسا ، تتمتع إسرائيل بحدود مفتوحة مع مصر على أساس تنفيذ المعاهدة التي تم بموجبها الحصول على شبه جزيرة سيناء بأكملها مقابل السلام .

وتحاول إسرائيل إدامة اسطورة انها تسعى للسلم . إلا أنه سلم دون تراض . وقد أصدر الممثل الدائم لإسرائيل بالنيابة البيان التالي الوارد في تقرير الامين بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط :

"وسعيا لإحراز تقدم في عملية السلم ، اعتمدت حكومة إسرائيل ، في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، مبادرة للسلم "تتناول مواصلة عملية السلم ؛ وإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية ؛ وإيجاد حل لعرب يهودا والسامرة ومنطقة غزة ؛ والصلح مع الاردن ؛ وحل مشكلة المقيمين في مخيمات اللاجئين في يهودا والسامرة ومنطقة غزة" . (A/45/709 ، الفقرة ٤)

ويشير إصرار إسرائيل على استخدام اسمي يهودا والسامرة التوراتية بوضوح إلى انها تهدف إلى ضم تلك الاراضي وجعلها جزءا لا يتجزأ من الدولة اليهودية الكبرى . واسمحوا لي أن أذكر الجمعية ، بأنه بينما طالبت إسرائيل لزمن طويل بإجراء مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين ، فإن وعودها لم تتحقق أبدا . ومن الواضح أن إسرائيل ينقصها الالتزام بإجراء أي تنازلات من أجل السلم . وقد اختارت ، عوضا عن ذلك ، تخريب جميع المبادرات التي تقترب من تلبية شروطها المراوغة دائما .

وهناك ثلاثة أمثلة فيما يتعلق بذلك الموضوع . أولهما ، أن إسرائيل ترفض احترام قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين وافقت عليهما في الاصل . وهما يدعوان إلى الحل على أساس الارض مقابل السلم . وثانيهما ، إن إسرائيل قد رفضت تاريخيا التفاوض مع الفلسطينيين حتى يعترفوا بحقها في الوجود . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وعندما اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، أعلن ياسر عرفات بوضوح ودون مواربة اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية رسميا بحق إسرائيل

في الوجود . ومع ذلك ، فقد رفضت إسرائيل التفاوض مع الفلسطينيين ، الذين قدموا التنازل تلو التنازل في محاولة لتلبية مطالب محتليهم المتغيرة أبدا . وفي ذات الوقت ، كانت إسرائيل هي التي تزعم على الدوام بأن الفلسطينيين هم الذين لا يلبون متطلبات السلم الضرورية . ثالثا ، هناك مثال آخر ويتمثل في خطة رئيس الوزراء اسحق شامير ذات النقاط الاربع ، والتي صرف النظر عنها عندما وضعت إسرائيل شروطا مستحيلة أمام المفاوضات المقترحة ، بإصرارها على إملاء رأيها فيما يتعلق بمن هم الفسطينيون الذين يمكن أن تدخل معهم في حوار . وحتى خطة بيكر ، التي اقترحها وزير خارجية الولايات المتحدة قوبلت بعد ذلك بالرفض الصريح .

لكل هذه الاسباب وغيرها ، فإن لبنان تتشكك في دعوة إسرائيل للسلام - ويمكننا أن نضيف إلى قائمة الشكاوى المقدمة ضد إسرائيل الشكوى من رفضها البات عقد المؤتمر الدولي للسلام المقرر عقده تحت إشراف الامم المتحدة .

ان حكومة لبنان تؤيد تماما الفكرة القائلة بضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، وضرورة تشكيل لجنة تحضيرية للتعجيل بعملية البدء في المؤتمر . ومع ذلك ، ففي الوقت الذي يوافق فيه لبنان من حيث المبدأ على عقد المؤتمر بغية إيجاد حل عادل دائم شامل لقضية الشرق الاوسط ، وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة الخاصة بهذا الامر ، فإنه يود أن يحث هذه المنظمة الدولية - باقوى عبارات ممكنة - على ألا تربط صراعنا مع اسرائيل بقضية الشرق الاوسط ، بل تتصدى على نحو منفصل عاجل لقضية احتلال اسرائيل للجنوب اللبناني ولما أعلنته اسرائيل مؤخرا على نحو عدواني من أنها ستبقي الجنوب اللبناني خاضعا لاحتلالها وسيطرتها .

وكما ورد في رد لبنان على طلب الامين العام بشأن المدخل الخاص بموضوع عقد المؤتمر :

"لا يعتبر لبنان أن له مشكلة اقليمية (مشكلة أراضي مع أية دولة كانت) قابلة للبحث أو التفاوض . فحدوده ثابتة ومعترف بها دوليا ، وهو متمسك بحقه في السيادة الكاملة والاستقلال . أما مسألة الاحتلال الاسرائيلي والممارسات الاسرائيلية في جنوب لبنان فإنه ينبغي معالجتها من زاوية تنفيذ إرادة المجتمع الدولي المتمثلة في قرارات مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) القاضية بانسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من الاراضي اللبنانية ، وتمكين قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من تنفيذ كامل المهمة الموكولة إليها بالانتشار لغاية الحدود المعترف بها دوليا وتثبيت السلم والامن الدوليين ومساعدة الحكومة على أن تمارس حقها في بسط سلطتها وسيادتها على أراضيها ، وبالتالي تحويل الجنوب إلى منطقة أمن وسلم ." (A/45/709 ، الفقرة ٥ ، ص ٨ و ٩)

وسنة بعد أخرى تعرب الجمعية العامة ومجلس الامن عن رغبتهما الملحة في أن يعقد المؤتمر الدولي للسلام إذ أصبح هذا أكثر إلحاحا بمرور الزمن . وقد ذهب بعض أعضاء مجلس الامن ، في اتصالاتهم مع الامين العام ، إلى درجة اقتراح إنشاء لجنة تحضيرية تقوم بالإعداد للمؤتمر .

ورغم هذا التاييد شبه الإجماعي ، يواجه الفلسطينيون والسوريون واللبنانيون كل عام خيبة أمل حادة بسبب تساهل المجتمع الدولي إزاء رفض اسرائيل المشاركة في المؤتمر المذكور . وهذا المسلك الذي يتسم بالترضية تجاه اسرائيل يعطي انطباعا بأن هناك معيارين للعدالة الدولية أحدهما لاسرائيل والآخر لبقية العالم .

ومنذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، اكتست المطالبة بعقد المؤتمر قوة خاصة ، إذ قام أطفال الانتفاضة بتأييد المطالبة بالسلم والحل التوفيقي وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي . وأود أن أذكر الجمعية بأن هذه السنة ، سنة ١٩٩٠ ، هي سنة الطفل ، لكن الاطفال الفلسطينيين لم يمنحوا حقوقهم بعد ولا الحماية التي كفلها مؤتمر جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ . لذا ، تود لبنان أن تغتنم هذه الفرصة لتطلب مرة أخرى ، ضرورة وجود سلطة لحماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تعمل تحت رعاية الامم المتحدة .

لقد اضطلعت الامم المتحدة حتى الآن بدور حيوي صعب في تحقيق السلم لمعظم أمم العالم التي اجتاحتها الحروب والاضطرابات من قبل . ويمكن لهذه الجمعية أن تنظر إلى ما حققته من نجاحات برضاء وارتياح عظيمين وببعض الفخر . إذ أن هناك - بطبيعة الحال - استثناءات ، فكل مشاكل العالم لم تحل بعد ، ويعد الصراع العربي الاسرائيلي أحد الامثلة على ذلك ، واحتلال العراق للكويت وضمه إياه مثل آخر . ولحسن الحظ ، فبالنسبة للكويت ، وهي دولة عربية شقيقة للبنان ، يبدو أن الخلاص يلوح في الافق ، وذلك بفضل قرارات مجلس الامن الصارمة ، ولاسيما القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) . لقد أوضح رئيس وزراؤنا موقف لبنان بهذا الشأن وضوحا تاما عندما قال من على هذه المنصة :

"... أننا مبدئيا لا نستطيع أن نقر بحق للاقوى بين الدول في أن يبتلع الاضعف أو للاكبر في أن يجهز على الاصغر" (A/45/PV.17 ، ص ٣٣)

ووفقا لذلك ، يجب أن يكون هناك أمل في أن يشحذ مجلس الامن كل قوته ، كما فعل لدى إتخاذ القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ، من أجل تخليص الأرض العربية من لعنة الاحتلال الاسرائيلي وبلائه . فأولا قامت اسرائيل باحتلال القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وذلك منذ أكثر من ٢٣ سنة ، وها هي تحتل الجزء الجنوبي من بلادي لبنان منذ ١٢ سنة وبالتأكيد ، لا يصح السماح باستمرار هذا التعنت السافر من جانب اسرائيل وانتهاكها للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة لأن من شأن ذلك أن يقوض صلب هيكل ومفهوم النظام الدولي .

لذلك ، أطلب من هذه المنظمة الدولية أن تضع حدا لاحتلال اسرائيل للجنوب اللبناني ، قبل أن يحرك المعتدي شعبه ومستوطناته إلى داخل بلادي كما قام بذلك في اراض عربية محتلة أخرى .

في هذه المرحلة من مراحل إقرار السلم في العالم وحيث تنتصر الدبلوماسية على الحرب ويصبح القلم أكثر قوة من السيف ، يتعين على الامم المتحدة أن تواجه التحدي الذي يفرضه انتهاك اسرائيل الذي طال أمده لميثاق الامم المتحدة وقراراتها ، أو نضع - باسم السلم - حدا لتحديات اسرائيل .

ان أمة واحدة لا يمكن أن تتحدى إرادة المجتمع الدولي بأسره ، ولا يمكنها أيضا أن تتحدى بلا رادع كل القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الامن ضدها . لقد آن الاوان لكي يعطي مجلس الامن هذه القرارات قوة ومعنى ، ولكي يجبر اسرائيل على الامتثال ، وليبرهن انه جاد في اقتناعه بأن العدوان لا يمكن أن يستمر بأي شكل من الاشكال .

إذا لم تبد اسرائيل تعقلا ، ولم تمتثل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، فإنه يتعين على هذه المنظمة الدولية أن تبحث عن وسائل كفيلة بضمان امتثال اسرائيل وفقا لاحكام الفصل السابع من الميثاق ، وذلك من أجل اقرار سلم عادل ودائم وإيجاد حل لكل مشاكل الشرق الاوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل العراق ، الذي يود أن يتكلم ممارسة لحق الرد .

فهل لي أن أذكّر الاعضاء بانه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد محمد (العراق) : لم يكن بيان المندوب الصهيوني هذا الصباح مفاجأة لنا ، فقد عودنا من سنين طويلة على الاستغراق في الهذيان ، متصورا أن هذا الاسلوب يمكن أن يشد الانتباه بعيدا عن الحقائق المعروفة لدى الجميع .

لم نتوقع أن يقدم المندوب الصهيوني في بيانه أي شيء ذي قيمة يمكن أن يخدم عملية السلام ، بل كرّر محاولته لتشويه سمعة الأمة العربية ، موجها الاتهامات الباطلة يمينا ويسارا مستندا إلى قاعدة فرّق تسد . هذا كل ماجاء في بيانه الذي لا يستحق حتى الاصغاء اليه ، ولا الدقائق الثمينة من وقت هذه الجمعية الموقرة . بل ان أحدا لن يستاء إذا ما هاجمه المندوب الصهيوني ، وإنما على العكس من ذلك . وكما قال أحد الشعراء العرب قديما :

"إذا أتتك مذمتي من ناقص

فهي الشهادة لي بأني كامل"

ومن المضحك أن المندوب الصهيوني لم يجد أحدا يستشهد به لترويج ادعائه الكاذب بأن العراق سيمتلك أسلحة نووية سوى حليف اسرائيل الرئيس الامريكي بوش الذي يختلق مختلف التبريرات لكي يشن العدوان ضد العراق . وربما كان الاحرى بالمندوب الصهيوني لو استشهد بالصحفي الصهيوني وليام سفاير ، فهو صاحب أكبر خبرة في فبركة أكاذيب من هذا النوع .

إن الكيان الصهيوني العنصري وسياساته هي السبب الرئيسي والوحيد في كل ما تعاني منه منطقتنا من مآس وويلات وحروب على مدى عقود عديدة . والشعب الفلسطيني في مقدمة الضحايا الذين تعرضوا للتشريد والإرهاب والقتل على أيدي العصابات الإرهابية الصهيونية .

إن كل الحقائق والوقائع تؤكد أن اسرائيل هي كيان خارج على القانون الدولي ، لايلتزم بأية قواعد أو قوانين أو أخلاق . وهو يستند ، أي الكيان الصهيوني ، في تماديه في عدم احترام القانون الدولي إلى الدعم والحماية اللتين تقدمهما له الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها ، وكذلك على قوتها العسكرية النووية والكيميائية والجرثومية . ولا تكتفي اسرائيل بعدم احترام الامم المتحدة ، وإنما تطالب بإلغاء تلك القرارات وتستكثر على الجمعية العامة أن تتخذ أي قرار حول

الشرق الاوسط . فهي مطمئنة إلى أن رفضها لقرارات مجلس الامن والامم المتحدة لن يؤدي إلى إرسال الجيوش والاسلحة الفتّاكة لتفرض الحصار عليها أو تنذرها بالتدمير إذا لم تنسحب من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

ولهذا يتمادى الإرهابيون الصهاينة في سياساتهم العدوانية التوسعية . وفي هذه المرحلة فإن المشروع الصهيوني يركّز على تنفيذ مخطط توطين المهاجرين اليهود الجدد ليحلّوا محل سكان الارض الفلسطينية المحتلة ، ويتطلب هذا تحقيق هدفين رئيسيين : الاول هو القضاء على الانتفاضة الباسلة لأطفال الحجارة ، والثاني القضاء على العراق باعتباره قوة عربية تشكل عائقا أمام المشروع الصهيوني التوسعي . من هنا يشتد العنف ضد أطفال الحجارة ، وتأتي المجزرة الوحشية التي ارتكبتها سلطات الإرهاب الصهيوني في المسجد الاقصى كدليل على ذلك .

ويأتي التآمر على العراق من أجل شن العدوان عليه كحلقة رئيسية أخرى في هذا المخطط . لذلك نرى المندوب الصهيوني في كلمته يركّز على العراق ، وهذا ليس بجديد . فالتجارب الماضية علّمتنا نحن العرب بأن التآمر يزداد ضد كل قوة عربية تنهض في وجه المخططات التوسعية الاسرائيلية . ولهذا يعمل الصهاينة بكل جهودهم على دفع الأوضاع في منطقة الخليج العربي نحو الانفجار والمواجهة العسكرية . هذه النتيجة يجب أن يقف الجميع ضدها لما تنطوي عليه من دمار وخراب للمنطقة وللعالم . ولكن هذا ما يهدف إليه الارهابيون الصهاينة . وكلنا يتذكّر كيف عبّر الإرهابيون الصهاينة عن حزنهم وتعاستهم لتوقف الحرب العراقية - الايرانية ، على الضد من موقف المجتمع الدولي بأسره .

ختاما أقول ان المشروع الصهيوني الإجرامي في إبادة الشعب الفلسطيني وضرب العراق والامة العربية لن يكتمل ولن ينجح ، لأن طريق العدالة والسلام والإيمان هو الطريق السالك الوحيد نحو الرفاه والاستقرار . ان المفتاح إلى حل جميع مشاكل المنطقة يكمن في إنهاء الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية وحل القضية الفلسطينية

التي طال أمدها وتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف ، وفي مقدمتها حقه في دولته الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف وبقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلن بعض المعلومات فيما يتعلق ببرنامج العمل المؤقت للاسبوع القادم .

كما أعلن من قبل ستنظر الجمعية العامة صباح يوم الاثنين ١٠ كانون الاول/ديسمبر في البند ٣٥ من جدول الاعمال "الحالة في الشرق الاوسط" والبند ١١ من جدول الاعمال "تقرير مجلس الامن" .

وعصر يوم الاثنين ١٠ كانون الاول/ديسمبر ستنظر الجمعية العامة في البند ١١٧ من جدول الاعمال "استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة" الذي كان مقررا أصلا أن ينظر في صباح ذلك اليوم . وفي عصر نفس اليوم ستنظر الجمعية العامة في البند ١٧ (ز) "تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات" ؛ كما تبتّ في مشروع القرار المتصل بالبند ٣٥ من جدول الاعمال "التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية" ، وتتناول البند ٤١ من جدول الاعمال "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الامن وزيادة هذه العضوية" .

وسيظل برنامج العمل المحدد ليوم الثلاثاء ١١ كانون الاول/ديسمبر دون تغيير . وفي ذلك اليوم ستنظر الجمعية العامة في البند ٣٣ من جدول الاعمال "قانون البحار" ، وفور انتهائها من نظر ذلك البند عصر نفس اليوم ، ستتناول تقرير اللجنة السياسية الخاصة .

وفي عصر يوم الاربعاء ١٢ كانون الاول/ديسمبر ، ستتناول الجمعية العامة البند ٣٦ من جدول الاعمال "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" ، والبند ٣٧ من جدول الاعمال "مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا" ، وما تبقى من تقارير اللجنة الاولى .

وفي عصر يوم الخميس ١٣ كانون الاول/ديسمبر ستبتّ الجمعية العامة في مشاريع القرارات المتصلة ببند جدول الاعمال ٣٤ "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" وبند جدول الاعمال ١٥٣ "الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا" .

وفي عصر يوم الجمعة ١٤ كانون الاول/ديسمبر أنوي أن تتناول الجمعية العامة تقارير اللجنة الثالثة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠